

د. إبراهيم عصمت مطاوع

التنمية البشرية بالتعليم

د. إبراهيم عصمت مطاوع

الكتاب
تصدر أول كل شهر
[٤٩٣] - نوفمبر - ١٩٨٣

رئيس التحرير أنيس منصور

د. إبراهيم عصمت مطاوع

التنمية البشرية بالتعليم

دار المعارف

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .

مقدمة

انتقل التعليم من مجرد خدمة تؤدى إلى عملية استثمار ، له عائد مردود ومحسوب . وأصبحت وزارات التربية والتعليم العالى والبحث العلمى من وزارات الإنتاج ، أكثر منها وزارات خدمات تؤدى .

والاستثمار فى التعليم أولا وأخيرًا ، هو استثمار فى البشر ، أى فى الإنسان ، فالتعليم يزود الفرد بالمعلومات والخبرات والمهارات والمفاهيم والقيم والاتجاهات ، مما يجعله قادرًا على تنمية نفسه كفرد وكشخصية إنسانية متكاملة الجوانب العقلية ، والروحية والجسمية والانفعالية ، والاجتماعية والأخلاقية والجمالية ، وأيضا تنمية المجتمع بخدمته كقوى عاملة منتجة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، قريبة أو متوسطة أو بعيدة المدى .

وهذا هو ما نعنيه بالتنمية البشرية التى هى فى النهاية أساس نجاح أو تعويق أى تقدم .

ويعالج هذا الكتاب التنمية البشرية على مستوى التعليم العالى ، من حيث الكم والنوع والأساسيات والضوابط ، ومن حيث الرؤية المستقبلية ، مؤكدًا أن الإنسان هو فى النهاية الوسيلة والغاية لأى نوع من التنمية .

وأرجو أن يكون فى هذا الكتاب نفع .

والخير أردت وعلى الله قصد السبيل .

أ . د . إبراهيم عصمت مطاوع

عميد كلية التربية

جامعة طنطا – بطنطا

التخطيط التعليمى

إن الهدف الرئيسى لتخطيط القوى العاملة ، هو وضع استراتيجية لتنمية المصادر البشرية تتمشى مع الخطوط العريضة لأهداف التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ونبدأ بإيضاح مجال تخطيط القوى العاملة . فتخطيط القوى العاملة يشمل – كحد أدنى – تخطيط نظام التعليم ، تخطيط التدريب داخل العمل ، تعليم البالغين ، تحليل الأجور والمرتبات وارتباطها باستخدام القوى العاملة ، كما ينبغى أن يشمل أيضًا تحليل البطالة والعمالة القاصرة ، والإجراءات المناسبة لخفض نسبتها .

وبعبارة أدق فإن هدف استراتيجية تنمية القوى العاملة أو المصادر البشرية هو الوصول إلى توازن مثمر فى مجالات اختيار أهداف السياسة ، وفيما يلى بعض مجالات الاختيار الهامة فى نظام الاقتصاد الموجه جزئيًّا :

١ – فى جميع ميادين التعليم الرسمى . . . الاهتمام النسبى بالكيف مقابل الكم .

٢ – فى التعليم الثانوى والعالى . . . الاهتمام بالعلوم والمواد الفنية مقابل القانون والآداب والعلوم الإنسانية .

٣ – فى مجال تنمية المهارات . . . الاعتماد النسبى على التدريب قبل التوظف Pre-employment مقابل التدريب بعد التوظف In service أو التدريب على الشغلة .

٤ – بالنسبة للحوافز . . . التدبير الواعى لسياسة الأجور والمرتبات مقابل الاعتماد على السوق .

٥ – فى مجال الفلسفة العامة لتنمية المصادر البشرية . . . مراعاة رغبات الأفراد مقابل احتياجات الدولة .

والدول النامية حديثًا لا يمكنها الحصول على كل ما تريده مرة واحدة ، وهى مضطرة لخوض عمليات اختيار صعبة ، وينبغى أن تبنى اختيارها على أساس من الأولويات المحددة بعناية .

وقد يتخذ الاختيار بين الكم والكيف فى مجال التنمية التعليمية أشكالا مختلفة ، ففى بعض الدول يكون من الضرورى الاختيار بين التعليم الابتدائى للجميع ، أو مستوى عال من التعليم الثانوى والجامعى لعدد أقل من التلاميذ الأكفاء . وهناك دائمًا مجال للاختيار بين تعليم

عدد قليل من التلاميذ بواسطة مدرسين أحسن إعدادًا ، وبين تعليم أعدادٍ أكبر بواسطة مدرسين غير مؤهلين ، كما أن هناك أيضًا اختيارًا بين المنهج الجيد الذى يتكلف كثيرًا ، والمنهج الضعيف قليل التكاليف . وعلى وجه العموم فإن الاتجاهات الاجتماعية والسياسية تؤيد الكم ، فى حين تحتم ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي السريع التركيز على الكيف ، وذلك بالنسبة للقوى العاملة الماهرة المطلوبة لعملية التنمية .

والاختيار بين العلوم والمواد التكنولوجية ، وبين القانون والآداب والعلوم الإنسانية فى التعليم الثانوى والجامعى ، يعتبر مسألة صعبة بالنسبة لجميع الدول ، ففى كثير من الدول النامية نجد نقصًا خطيرًا فى القوى العاملة الفنية ، كما نجد أيضًا نقصًا شاملا فى المدرسين الأكفاء ، والمديرين ، والإداريين ، وعلماء الاجتماع كما أن هناك حاجة أيضًا للفنانين ، والكتاب ، والموسيقيين ، والمؤرخين . والمسألة إلى حد ما هى اختيار بين نوعين من التعليم ، أحدهما مرتفع التكاليف ، والآخر قليل التكاليف ، كما ذكرنا آنفًا . ولكن هناك عوامل أخرى هامة تتصل بقيم ومثل الدولة ، فالاتجاهات الاجتماعية والسياسية تميل إلى تأكيد أهمية التعليم غير العلمى على حين تتطلب الاعتبارات الاقتصادية تركيزًا أكبر على العلوم والتكنولوجيا .

وفى مجال تنمية المهارات الفنية ، وخاصة على مستوى الحرفة ، قد

ترى الدولة أن تعهد بمسئولية التدريب لجهاز التعليم الرسمى ، أو قد تحاول أن تنقل معظم هذا العبء إلى الهيئات التى تستفيد بهذه المهارات . وفى الواقع فإن التدريب وإعادة التدريب عملية مستمرة طوال الحياة لتنمية المصادر البشرية ، ومن ثم فإن الهيئات المستفيدة لابد أن تتحمل مسئولية بعض التدريب ، أما من الناحية المثالية فإن دور المدارس خاصة المستوى الثانوى ، هو تخريج أفراد ذوى ثقافة عامة صالحين للتدريب . ولكن قد يكون من الواجب القيام ببعض التدريب قبل التوظف وذلك بواسطة المدارس أو مراكز التدريب ، كما يمكن عمل الكثير عن طريق الأنواع المختلفة من البرامج التكميلية ، وبرامج بعض الوقت لمن التحقوا بالعمل فعلا . ومن البديهى أنه يمكن الدفاع بقوة ، عن وجهة نظر التدريب على المهن الرئيسية والمهن الفرعية ، قبل الالتحاق بالعمل وذلك فى مرحلة التعليم العالى ، ولكن يمكن أيضًا الدفاع بنفس القوة عن استمرار التدريب وإعادة التدريب عن طريق الجهود المشتركة بين أصحاب الأعمال والاتحادات العمالية ، والهيئات التعليمية . وفى هذا المجال فإن مجالات الاختيار الواعى تكون أساسًا ذات طبيعة فنية ، ولكنها تتأثر أيضًا تأثيرًا كثيرًا بالاتجاهات الاجتماعية والسياسية ، وعلى سبيل المثال فإن المنظمات العمالية فى بعض الدول لم تنظم برامج لتعليم العمال وتدريب القادة فحسب ، بل تطالب بإلحاح

بالتوسع فى التعليم الرسمى .

لا يمكن لأية دولة حاليًا أن تعتمد تمامًا على السوق فى تقديم الحوافز للأفراد ليلتحقوا بأهم الأنشطة المطلوبة للتنمية ، ففى معظم الأحوال نجد أن مراكز ومكافآت المهندسين والعلماء ، والمتخصصين الزراعيين منخفضة جدًا . وفى جميع البلاد تقريبًا نجد أن مرتبات المدرسين غير كافية ، وأن مكافآت عمال المهن الفرعية والفنيين أقل من أن تكفى لاجتذاب الأعداد المطلوبة . وهناك أسباب مختلفة تؤدى إلى نقص المهارات الهامة من السوق ، وهذه الأسباب هى تفضيل حياة المدن ، والتقاليد والعوامل التاريخية المختلفة ، ومن ثم يجب على جميع الدول أن تتخذ إجراءات – حازمة للتحكم فى توزيع القوى العاملة ، وتتراوح هذه الإجراءات ما بين الإلزام المباشر ، إلى مختلف أنواع الحوافز المالية . وبصفة عامة فإنه كلما زادت سرعة خطة التنمية ، وجب أن يشتد حزم هذه الإجراءات .

وفى النهاية يأتى الاختيار الهام بين رغبات الأفراد واحتياجات الدولة فى جميع مجالات تنمية القوى العاملة . فقد يكون الهدف الرئيسى لاستراتيجية تنمية القوى العاملة هو زيادة حرية الفرد ومكانته وقيمته ، ولكن على الفرد بعض الالتزامات بأن يساعد فى بناء الاقتصاد الذى يستطيع توفير مستويات الحياة اللائقة وحماية الحريات الأساسية . ومن

ثم ، فإنه فى جميع المجتمعات ، يجب أن يكون هناك توفيق ، أو ربما إدماج لرغبات الدولة والأفراد . وستختلف درجة الإدماج تبعًا للمميزات السياسية والأيديولوجية للمجتمع .

وكما سبق أن بينا ، فإن هدف استراتيجية القوى العاملة ، هو الوصول إلى التوازن الصحيح فى مجالات الاختيار الهامة هذه ، وتتوقف طبيعة هذا التوازن على أهداف المجتمع ، ومستوى نموه ، وقيادته . والدولة التى تفشل فى تحقيق توازن صائب سوف تخرج نوعًا من القوى العاملة الماهرة غير مطلوب ، وسوف تستخدم استثماراتها فى النوع الخاطئ من التعليم ، وسوف تسمح باستمرار النوع الخاطئ من الحوافز ، وسوف تهتم أيضًا بالنوع الخاطئ من التدريب . وفى الواقع ليس هناك مجتمع يحقق توازنًا كاملا ، ولكن بعض المجتمعات تحقق توازنًا أفضل من غيرها ، وحيث إن النظم الاقتصادية تتقدم ، فإن القوى التى تعمل للوصول إلى توازن مثمر تتغير باستمرار ، لذلك يجب أن تكون هناك عملية تعديل متتابع ومستمرة .

وسائل تخطيط القوى العاملة : كيف نخطط ؟

من المهم لوضع استراتيجية لتنمية القوى العاملة فى دولة معينة ، أن يجرى حصر منظم لمشاكل المصادر البشرية واحتياجاتها ، ومثل هذا

الحصر يكون أكثر شمولا من مجرد تقدير للقوى العاملة أو دراسة نظام التعليم الرسمى ، إذ ينبغى أن يشمل هذا الحصر على الأقل تحليل العناصر التالية :

١ – إحتياجات القوى العاملة .

٢ – نظام التعليم الرسمى .

٣ – الهيئات التى تقوم بالتدريب داخل العمل ، وتعليم الكبار .

٤ – سياسة الأجور والحوافز واستخدام القوى العاملة الماهرة .

وقد تشمل أيضًا تقويم مشاكل تحسين الصحة والتغذية . وطبيعى أنها يجب أن تبنى على أساس تحليل الاتجاهات السكانية ، وأن تنبع فعلا من الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة .

وحصر الاحتياجات المستقبلة من القوى العاملة هو أكثر الخطوات صعوبة فى تقدير مشاكل تنمية المصادر البشرية . فإذا أمكن تحديد هذه الاحتياجات أصبح من الممكن وضع برامج لبناء معاهد التعليم والتدريب وتقدير التكاليف المطلوبة ، وكذلك إذا تم تقدير صافى الاحتياجات من القوى العاملة ، فإنه من الممكن بعد حساب المعدل السنوى لترك قوة العمل بسبب الوفاة ، أو التقاعد ، أو غير ذلك من الأسباب خلال مدة الخطة ، فإنه يمكن الوصول إلى إجمالى الاحتياجات ، ومن ثم تصبح المشكلة الكبرى هى تقدير الاحتياجات

المستقبلة من القوى العاملة، وإذا حللنا عملية تقدير احتياجات القوى العاملة إلى عناصرها ، نجد أنها تشمل تحليلا شاملا للموقف الحاضر ، وتقديرًا للاحتياجات المستقبلة للأجل الطويل لمدة تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة ، وذلك باستخدام تحليل الموقف الحاضر أساسًا للتقدير.

وسنناقش كلا من العنصرين فيما يلي بشيء من التفصيل.

تحليل الموقف الحاضر

إن تقدير احتياجات القوى العاملة الحالية وقصيرة الأجل ، علاوة على كونه قاعدة أساسية للتقديرات طويلة الأجل ، يبرز عدة مشكلات منهجية خطيرة ، والأجل القصير يعتبر هنا فترة زمنية تتراوح بين سنة وثلاث سنوات ، والعناصر الرئيسية هي ما يلى : —

١ — حصر للعمالة والاحتياجات قصيرة الأجل من القوى العاملة .

٢ — تقويم عام للنظام التعليمى .

٣ —بيان بالبرامج الحالية للتدريب على الشغلة ."on – the – Job"

٤ — تحليل موجز لسياسة الأجور والمرتبات والحوافز واستخدام القوى العاملة الماهرة .

١ — حصر العمالة والاحتياجات قصيرة الأجل .

يبدأ تحليل الموقف الحاضر بدراسة الحقائق المتاحة عن عدد السكان ، وحصر قوة العمل الحالية ، وينبغى الحصول على المعدلات المحتملة أو الفعلية ، لاشتراك الذكور والإناث كلما أمكن ذلك . ثم يجرى حصر للعمالة والاحتياجات قصيرة الأجل لكل قطاع رئيسى من قطاعات الاقتصاد وتشمل – كحد أدنى – قطاعات الزراعة والإنشاءات ، والتعدين ، والصناعة ، . والخدمات العامة ، والنقل والمواصلات ، والتجارة ، والتعليم ، والخدمات الحكومية (غير التعليم) ويمكن – إذا كان ذلك مناسبًا – اختيار القطاعات بدرجة أكبر من التفصيل ، بحيث تتبع التقسيم المستخدم فى نظام الحسابات القومية ، أو خطة التنمية الاقتصادية .

وينبغى أن يجرى داخل كل قطاع تقدير لإجمالى العمالة ، وكذلك مدى تفشى البطالة والعمالة القاصرة . وبالإضافة إلى ذلك يتبغى تحليل العمالة إلى فئات العمالة الرئيسية ، لكى يمكن تحديد الدرجات المختلفة للقوى العمالة الماهرة . وفيما يلى الفئات التى وضعها بارنز Parnes لهيئة OECD :–

الفئة ا : وتشمل جميع الوظائف التى تتطلب عادة تعليمًا جامعيًّا ، أو دراسة متقدمة بكلية المعلمين أو ما يعادلها .

الفئة ب : وتشمل الوظائف التى تتطلب دراسة لمدة ستين أو ثلاث

سنوات بعد المرحلة الثانوية أو ما يعادلها .

الفئة جـ : وتشمل الوظائف التى تتطلب عادة تعليمًا ثانويًا (فنى أو عام) أو ما يعادله .

وهناك فئة رابعة وهى الفئة « د » وتشمل جميع الوظائف التى لم تشملها – الفئات الثلاث السابقة . وقد جمع بارنز Parnes جميع الوظائف المبينة فى التصنيف القياسى الدولى للوظائف ISCO وعددها ١٣٤٥ وظيفة ، فى هذه الفئات الأربعة .

ومن الطبيعى أن هناك صعوبات واضحة فى استعمال هذا الأسلوب أو غيره لتصنيف الوظائف ، الذى يحاول أن يربط بين الوظائف والمؤهلات العلمية ، فمثلا المؤهلات العلمية للمهندس ، وعالم الطبيعة ، والمهندس الزراعى ، أو الطبيب ، تعتبر واضحة بدرجة معقولة ، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمؤهلات المدرسين ، ففى الدول المتقدمة يقع مدرسو المرحلة الابتدائية فى الفئتين (أ) أو (ب) حتى يكونوا قد تلقوا تعليمًا رسميًا لمدة ١٤ – ١٦ سنة على الأقل ، ولكن فى كثير من الدول النامية نجد أن غالبية مدرسى المرحلة الأولى ، ربما لم يكونوا من الحاصلين على أكثر من التعليم الابتدائى ، وفى هذه الحالة فإنهم يقعون فى الفئة (د) ولا يظهرون فى فئات القوى العاملة الماهرة ، وبالمثل فإن من الصعب تحديد الاحتياجات من المديرين والفنيين معبرًا

عنها بالمؤهلات التعليمية . وفى الواقع ، إن المستوى التعليمى للأفراد الذين يشغلون مجموعة كبيرة مختلفة من الوظائف العليا ، يتوقف إلى حدٍ ما على العرض المتاح من القوى العاملة المتعلمة . وفى الدول المتقدمة نسبيًّا يستطيع أصحاب الأعمال أن يتمسكوا بمستويات أعلى من التعليم الرسمى ، عن البلاد الأقل تقدمًا : ومن ثم فإنه عند حصر العمالة يستحسن التحقق من المستويات التعليمية الحاصلة عليها الفئات الرئيسية لقوة العمل . وإذا تعذر ذلك فيجب الاعتماد على حكم الخبرة .

وفى نطاق فئات الوظائف العليا الثلاث المذكورة بعاليه يجب تحديد تلك الوظائف التى تتطلب تدريبًا فنيًّا سابقًا لشغل الوظيفة ، وتلك التى تتطلب تعليمًا عامًّا أكثر . ومن الضرورى فى الفئتين أ ، ب أن تقسم الفئات الوظيفية إلى أقسام فرعية لكى يمكن على الأقل تمييز وظائف المديرين والإداريين عن وظائف المتخصصين والعلميين والفنيين . وطبيعى أنه يفضل تقسيم أكثر تفصيلا إذا أمكن الحصول على المعلومات اللازمة .

متطلبات التخطيط التعليمى

لعله من معاد القول أن التربية عملية لا تتم فى فراغ ولا يمكن أن تعيش بمعزل عن مشكلات واحتياجات وتطلعات الأفراد والمجتمعات ، وأنها قوة اجتماعية هائلة قادرة دائمًا على إحداث تغيرات بعيدة المدى فى البناء الحضارى للمجتمع ، هذا فضلا عن كونها قوة اقتصادية كبرى باعتبارها استثمارًا لأعلى ما لدى الأمم من موارد ، ألا وهى ثرواتها البشرية .

ويؤكد ذلك أن جميع مظاهر الحضارة الإنسانية عبر تاريخه القديم والحديث ، إنما هى نتاج للفكر الخلاق ، والعمل الجاد البناء للإنسان ، الذى كانت جهوده محاولة مستمرة لإخضاع وتطويع قوى الطبيعة ، واستثمار واستغلال مواردها لتحقيق رفاهيته الاقتصادية والاجتماعية . ولم

يكن هذا كله ممكنًا إلا بفضل التربية بمختلف صورها وأشكالها التى كانت ستبقى أبدًا القوة الأساسية لحفظ التراث الحضارى ونقله من جيل إلى جيل ، فضلا عن كونها القوة وراء التغيير والإضافة والتجديد والتحسين فى هذا التراث .

وقد بذل الإنسان طوال تاريخه المعروف كل جهد لتطوير عملية التربية ، وما نشأة نظم التعليم الحديث إلا ثمرة لهذا الجهد الذى كان أيضًا محاولة لتطوير التربية لتلائم التغيرات الحضارية الحديثة التى وضع أسسها وحدد معالمها التقدم العلمى والتكنولوجى .

ويمكن القول أن كل جهد منظم ، لتطوير التعليم وتحسينه ، وجعله أكثر استجابة لمتطلبات المجتمعات ، وتطلعات الأفراد ، هو فى حقيقة أمره نوع من التخطيط ، تختلف درجة شموله أو تكامله أو مداه تبعًا لنوع هذه الجهود أو شمولها أو مداها ، إلا أن التخطيط للتعليم كما نتصوره الآن – وينطبق هذا على جميع الدول مهما اختلفت نظمها السياسية ، وتباينت تراكيبها الاجتماعية وقيمها الثقافية – يهدف أولا : إلى ربط خطط أو برامج أو مشروعات التعليم بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار شامل متكامل يستهدف فى النهاية رفع مستوى معيشة الفرد وتحسين نصيبه فى هذه الحياة من ناحية ، وثانيًا : إلى تنمية المجتمع فى علاقاته ونظمه وقيمه من ناحية أخرى .

وغنى عن البيان أن الخصائص التى تتميز بها مجتمعاتنا الحديثة تحت تأثير التقدمات السريعة والمستمرة فى العلوم والتكنولوجيا ، وما فرضته هذه التقدمات من تغيرات سريعة ومستمرة فى تراكيب المجتمع والوظائف ، أو فى العلاقات القائمة بين الأفراد بعضهم وبعض ، أو فى علاقاتهم بالتنظيمات الحكومية والسياسية والاقتصادية القائمة ، أو فى قيمهم السائدة ، وأنماط تفكيرهم الموروثة — كل هذا أدى إلى ضرورة الاهتمام بالتخطيط للتربية كأسلوب وطريقة ، حتى يمكن للتربية تحقيق أهدافها وتطوير المجتمع الذى تعيش فيه إلى الأفضل والأحسن دائماً .

وإذا كان هذا المفهوم الجديد للتخطيط للتربية ، يؤكد ضرورة ربط خطط التعليم بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار خطة شاملة للوحدة القومية ، فإن هذا يستلزم بالضرورة تواجد عناصر أو متطلبات معينة ، لم تكن تراها أو تعيها برامج أو خطط تنمية التعليم فى الماضى .

ومهما اختلفت أساليب أو مداخل وضع خطة التعليم ، ومهما اختلفت الظروف المحيطة بوضع الخطة ، فإننا نعتقد أن هناك حداً أدنى من هذه المتطلبات يمكن تعيينها فى النقاط الخمس التالية :

أولا : تحديد واقعى وموضوعى لخطط أو برامج أو مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من حيث أهداف الإنتاج وقيمة

الاستثمارات وحجم العمالة المطلوبة .

ثانيًا : دراسة شاملة لهيكل الوظائف فى شتى القطاعات الاقتصادية ، بقصد التعرف على محتواه كمًّا وكيفًا بطريقة تستهدف إحداث التغيرات الملائمة فيه أو التنبؤ بها ، لمقابلة احتياجات التنمية فى هذه القطاعات .

ثالثًا : مسح دقيق للهيكل التعليمى القائم واتجاهات نموه كمًّا وكيفًا ، بقصد التعرف على طبيعة الأوضاع القائمة فيه ، وإلقاء الضوء على التغيرات الواجب إدخالها فيه لربط التعليم بأهداف التنمية .

رابعًا : وضع الأسس والمبادئ التى تُبنى عليها المخططات التربوية السليمة ، وتحديد أولوياتها ضمن برنامج زمنى محدد ، على المدى القصير أو البعيد .

خامسًا : تحديد للمجالات أو الميادين التى يجب أن تتضمنها المخططات التربوية ، ودراسة المشكلات التى تعترض وضع وتنفيذ برامج التنمية التربوية فى هذه المجالات .

وسنتحدث فيما يلى بإيجاز عن كل متطلب من هذه المتطلبات : —

أولا : تحديد أهداف خطط وبرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

إذا اتفقنا أن العملية التربوية لا يمكن أن تتم فى فراغ ، ولابد لها أن تعمل فى مجتمع تتأثر به وتؤثر فيه .

وإذا سلمنا بأن الإنسان هو القوة الحقيقية القادرة على إحداث التغيير فى شكل وظروف هذا المجتمع .

وإذا آمنا بأن التربية هى إعدادٌ لأجيال مقبلة تشكل صنع مستقبل الأمة ، وإذا افترضنا أن التخطيط للتعليم أسلوب للعمل التربوى ، على المدى القصير والبعيد ، يستهدف إحداث الملاءمة المستمرة بين نظام التعليم بكَمه وكيفه ، واحتياجات المستقبل . فلابد من تصور واضح ، وتقدير سليم لشكل وملامح هذا المستقبل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، حتى يمكن إحداث تخطيط سليم لتنمية التعليم ، يتفق مع احتياجات هذا المستقبل . ومن الطبيعى أن تحقيق هذا التصور لشكل المستقبل فى مجتمعٍ ما ، يستلزم وضع مجموعة من البرامج والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية ، تتسم بالتكامل والشمول والتناسق ضمن إطار خطة شاملة للتنمية ، تستهدف إحداث التغيير للوصول إلى هذه الصورة للمستقبل .

ورسم هذه الصورة للمستقبل ، يتطلب ضرورة وضع مجموعة من

الأهداف العامة تحدد الإطار العام لهذه الصورة مثل :

١ – رفع المستوى المعيشى ، أو زيادة الدخل القومى للفرد .

٢ – رفع المستوى الثقافى والتعليمى لجميع أفراد الشعب .

٣ – رفع المستوى الصحى لجميع المواطنين .

٤ – بناء مجتمع ديمقراطى متحرر .

٥ – تنمية جميع الموارد البشرية والقضاء على جميع مظاهر البطالة المقنعة والصريحة .

وفى ضوء هذه الأهداف العامة توضع مجموعة الأهداف الخاصة التى يجب تحديدها باعتبار أولوياتها وإمكانات تنفيذها ، وتترجم هذه الأهداف الخاصة فى صورة برامج ومشروعات محددة تظهر فى صورة أرقام للإنتاج وتقديرات للاستثمارات ، ومعدلات للإنتاجية ، ونمو فى حجم العمالة ، ومثل هذه الأهداف قد تكون :

١ – مضاعفة الدخل القومى خلال عدد محدود من السنوات .

٢ – زيادة رقعة الأرض المزروعة بمقدار معين .

٣ – التوسع فى الإنتاج الصناعى بمعدل محدد .

٤ – نمو الصادر بمقدار معين .

٥ – التوسع فى سياسة الإسكان المتوسط والشعبى .

٦ – محو الأمية بين الكبار فى مدى عشرين عامًا مثلا .

٧ — تعميم التعليم الإلزامى فى مدة يتفق عليها .

٨ — التوسع فى التعليم الثانوى والجامعى .

ومن الضرورى أن تكون جميع هذه البرامج والمشروعات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بين أيدى المسئولين عن تخطيط التعليم باعتبارها إحدى أساسيات متطلبات وضع الخطط التربوية ، استنادًا إلى الرابطة الوثيقة التى تربط التعليم بعملية التنمية ، وإلى أن تحقيق أهداف التنمية المطلوبة يتطلب توفير احتياجاتها من القوى العاملة المدربة والماهرة القادرة على تنفيذ البرامج والمشروعات الواردة فيها .

ولعل أهم قصور فى مخططات التعليم بالعالم العربى ، هو إما عدم وجود متطلبات هذه المخططات من خطط أو برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إطلاقًا ، أو عدم استطاعة ترجمة هذه الخطط والبرامج إلى احتياجات من القوى العاملة المدربة على المستويات المختلفة لتكون أساسًا صلبًا لوضع مخططات التعليم . وفى كلا الحالين ، فقد أدى هذا إلى نشوء عديد من المشكلات التربوية ، لعل أهمها عدم قدرة أجهزة التربية والتعليم على خدمة اقتصاديات الدول العربية ، وتمثل هذا بصفة أساسية فى عجز واضح فى القوى العاملة الفنية من مستوياتها المختلفة ، وفائض كبير من فئات أخرى لم يعد المجتمع فى حاجة إليها . وقد أدى هذا فيما أدى ، إلى تأخر فى معدلات التنمية وعجز ميزانيات بعض الدول عن تمويل برامج التعليم نفسها .

ثانيًا : دراسة الهيكل الوظيفى القائم فى شتى القطاعات ، واحتمالات تغيره فى المستقبل :

يقصد بالهيكل الوظيفى لقوة العمل فى أى قطاع أو نشاط اقتصادى ، مجموع أفراد قوة العمل فى هذا القطاع أو النشاط ، مقسمين إلى فئات وظيفية تبعًا لنوع المهن أو الوظائف أو الأعمال التى يقومون بها تبعًا لتدرج مسئولياتها ومستوى مهاراتها ودرجة التعلم والتدريب المكافئة لها .

ويختلف هيكل الوظائف فى كل قطاع أو نشاط اقتصادى وفقًا لطبيعة هذا القطاع أو النشاط ، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن التركيب الحالى يمكن تطبيقه فى جميع القطاعات :

١ – المديرون — Managers

٢ – المتخصصون — Experts and High professionals

٣ – الفنيون — Technicians

٤ – الفئات المساعدة — Co-ordinating staff

٥ – العمال المهرة — Skilled Labourers

٦ – العمال متوسطو المهارة — Semi-skilled Labourers

٧ – العمال غير المهرة . — Unskilled Labourers

ولسنا فى حاجة إلى أن نشير إلى أنه من الطبيعى حدوث تغيرات

مستمرة فى التركيب الوظيفى ، أو بمعنى أدق فى نسب توزيع القوى العاملة فى أى قطاع أو نشاط تبعًا لفئات هذا الهيكل . وتحدث هذه التغيرات أساسًا نتيجة لعاملين هما :

(ا) تغير فى توزيع القوى العاملة بين قطاعات الاقتصاد ذات التراكيب الوظيفية المختلفة كأن يمتص قطاع الصناعة كثيرًا من القوى العاملة الفائضة فى قطاع الزراعة ، أو أن يتسع قطاع الخدمات على حساب قطاعى الزراعة والصناعة .

(ب) تغير فى التركيب الوظيفى داخل القطاع أو النشاط الاقتصادى الواحد ، مثل إحلال عمال متوسطى المهارة محل عمال غير مهرة ، أو تعزيز قطاع الصناعة بمزيد من العلماء والإخصائيين والمهندسين ، أو الاستعانة بعمال مهرة صناعيين فى قطاع الزراعة .

ومهما يكن من أمر فإن العاملين السابقين إنما يمثلان فى الواقع آثار تنفيذ برامج أو خطط أو مشروعات تنمية اقتصادية أو اجتماعية معينة ، كما يمثلان فى ذات الوقت الاستجابة الحتمية لاستخدام العلم والتكنولوجيا فى الإنتاج الزراعى والصناعى التى ظهرت آثاره فى صورة استنباط مصادر عديدة للطاقة ، أو إدخال تحسينات جديدة فى وسائل الإنتاج ، مثل تحويل الإنتاج الآلى إلى إنتاج أتوماتى ، أو إحداث مقدمات فى أنماط الاستهلاك وغيرها من التغيرات العديدة التى أحدثها

التطور العلمي والتكنولوجي .

وقد أسفرت الدراسات التي أجريت عن التركيب الوظائفي في بعض الدول العربية عن تخلف الهيكل الوظيفي القائم في شتى القطاعات الاقتصادية عن الاحتياجات الحقيقية لهذه القطاعات ، من قوى عاملة مدربة من المستويات المختلفة ، مما يؤكد عدم ملاحقة الهيكل التعليمي القائم لمتطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي . فقد أثبتت الدراسات في جمهورية مصر العربية مثلا ضخامة العجز القائم في الفنيين والعمال المهرة ومتوسطي المهارة ، ومدى الفائض الموجود في خريجي بعض الكليات النظرية مثل خريجي كليات الآداب والحقوق والتجارة . والوضع في بعض الدول العربية لا يختلف عنه في جمهورية مصر العربية .

ومن ناحية أخرى فقد أثبتت هذه الدراسات الخاصة بالهيكل الوظيفي القائم عن ظاهرة أخرى هامة بالنسبة للمخططات التربوية ، وهي سوء التوزيع الجغرافي وقوة العمال الموجودة ، أو استخدام فئات ذات تخصص معين في غير تخصصها ، أو في غير مستوى كفاءتها ، فقد تكون نسبة الأطباء إلى عدد السكان في بلدٍ ما مناسبة إلا أن تمركزهم في المدن يؤدي إلى عجز في هذه الفئة من القوى العاملة في الريف ، مما يؤثر على مستوى الرعاية الصحية فيه . ومن الواضح أن هذا يقتضي إعادة النظر في توزيع الأطباء توزيعًا عادلا بين الريف والحضر . كما يحدث أن

يعمل كثير من خريجى الآداب والحقوق فى أعمال كتابية بسيطة . أو تملأ وظائف الفنيين أو المهندسين التنفيذيين بمتخصصين مصممين على أعلى درجات من المهارة والتأهيل ، فى الوقت الذى يتعطل فيه تنفيذ بعض المشروعات الهندسية بسبب الحاجة إلى هؤلاء المتخصصين الذين يعملون فى غير تخصصهم الحقيق ، أو فى أعمال لا تتناسب مع مستويات كفاءتهم وتأهليهم .

ودرءًا لكل هذا ، يلزم بصفة خاصة كأساس لمقابلة متطلبات المخططات التربوية فى الدول العربية ، إجراء مسح علمى شامل للتركيب الوظيفى فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وإجراء التنبؤات الخاصة باحتمالات التغير المنتظر أو المطلوب فى هذا التركيب مستقبلا ، حتى يمكن ربط مخططات التعلم ربطًا وثيقًا باحتياجات البلاد من قوى عاملة مدربة ، وحتى يسهم التعليم إيجابيًّا وبفعالية فى دفع عجلة التقدم والتطور بالبلاد .

ثالثًا : مسح الهيكل التعليمى القائم ودراسة اتجاهات نموه كمًّا وكيفًا :

لعل من أهم مستلزمات المخططات التربوية الناجحة ، إجراء عملية مسح شامل وثيق للنظام التعليمى القائم ، واتجاهات نموه فى السنوات الأخيرة بالنسبة لجميع مراحل التعليم . وتستهدف هذه الدراسة أو المسح

إلقاء الضوء على أوجه القوة أو الضعف فى هذا النظام من حيث أهدافه وغاياته وطرقه وأساليبه ، وخططه ومناهجه وإمكاناته ، وغير ذلك من عوامل تؤثر فى نجاح أو فشل العملية التربوية ، حتى تكون قاعدة انطلاق لوضع مخططات للتربية والتعليم تتميز بالواقعية والموضوعية والتوازن .

وتعنى هذه الدراسة أو المسح ، تحليلا كميًا وكيفيًا (نوعيًا) للوضع التعليمى الراهن ، واتجاهات نموه فى السنوات الأخيرة . ويتطلب إجراء مثل هذا التحليل عديدًا من البيانات الإحصائية التى تغطى مختلف أوجه النشاط التعليمى ، والتى يجب أن تنسحب على عدد من السنين ، يمكن معها إكتشاف أنماط النمو السائد فى كل مرحلة تعليمية .

ويمكن بغير صعوبة الإستدلال على طبيعة الهيكل التعليمى واتجاهات النمو فيه بعدد من المؤشرات التى تتسم بموضوعيتها ، وسهولة قياسها ، وإمكانية الاتفاق على معدلات لها على المستوى العربى والعالمى . ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات خاصة بالكَم ، ومؤشرات للكيف ، مع اعترافنا بخطورة الفصل بين الكَم والكيف فى التعليم .

وتشمل مؤشرات الكَم ما يلى :

١ – نمو أعداد الطلاب والطالبات فى كل مرحلة تعليمية ، وتطور نسبة الموجودين منهم فى كل مرحلة إلى الموجودين فى المراحل الأخرى . فالنمو المطلق فى أعداد الطلاب والطالبات يشير إلى مدى التوسع الذى

حدث فى مرحلة معينة من التعليم ، وتطور نسب الطلاب فى كل مرحلة تعليمية تشير إلى مدى التوازن فى النمو بين مراحل التعليم المختلفة .

٢ – نمو أعداد الطلاب فى كل مرحلة تعليمية ، مقاسًا إلى عدد السكان وفئات السن فى كل مرحلة تعليمية . فالنمو المطلق فى أعداد الطلاب والطالبات قد لا يكون له مغزى واضح ، أو قد يكون مضللا إذا لم يُقس هذا النمو إلى النمو الحادث فى مجموع السكان ، أو مجموع الأفراد فى سن كل مرحلة تعليمية .

٣ – نمو أعداد الطلاب والطالبات فى كل مرحلة تعليمية موزعين تبعًا للجنس ، ومنسوبين أيضًا إلى مجموع السكان ومجموع الأفراد فى سن كل مرحلة تبعًا للجنس أيضًا .

٤ – نمو أعداد الطلاب والطالبات فى كل مرحلة تعليمية موزعين جغرافيًّا حسب المحافظات والألوية ، وتطور نسبتهم للسكان وعدد الأفراد فى سن كل مرحلة فى كل محافظة أو لواء .

٥ – نمو أعداد الطلاب والطالبات فى الأنواع المختلفة للتعليم الفنى أو المهنى ، منسوبين إلى نموهم فى التعليم العام ، وذلك بالنسبة لكل مرحلة تعليمية ، (مثلا نسبة الطلاب والطالبات بالتعليم الثانوى الفنى بالقياس إلى مجموع الطلاب والطالبات فى التعليم الثانوى العام ، أو نسبة الطلاب والطالبات بالكليات والمعاهد العالية العلمية والتكنولوجية ، إلى

مجموع الطلاب والطالبات بالكليات والمعاهد النظرية) .

٦ — نمو أعداد الطلاب والطالبات فى التعليم الأهلى أو الخاص ، مقاسًا إلى نموهم فى التعليم الرسمى أو الحكومى .

أما مؤشرات الكيف فتشمل ما يلى :

١ — تطور نسبة ما يخص كل مدرس من طلاب وطالبات (Pupil Teacher Ratio) فى كل مرحلة تعليمية ، وذلك بدراسة العلاقات القائمة بين نمو أعداد الطلاب وأعداد المدرسين الدائمين فى كل مرحلة تعليمية .

٢ — تطور مؤهلات المدرسين والعاملين فى مراحل التعليم المختلفة ، نظرًا للارتباط الوثيق بين مستوى الكفاءة والجودة فى التعليم ، ومستوى مؤهلات وإعداد المدرسين .

٣ — تطور كثافة الشعبة أو سعة الفصل ، ومدى قربها أو بعدها عن المعدلات العالمية المقبولة .

٤ — تطور نتائج الامتحانات العامة وامتحانات النقل ، ونسب النجاح والرسوب ، مع دراسة تقييمية لنظم الامتحانات ومدى استخدام السجلات والبطاقات المدرسية فى تقييم الطلاب فى أثناء حياتهم الدراسية .

٥ – الفاقد فى التعليم متمثلا فى عدم قدرة الطلاب أو الطالبات على إتمام دراستهم حتى نهاية المرحلة التعليمية ، أو تكرر رسوبهم أو كثرة غيابهم فى أثناء الدراسة.

٦ – تطور تكلفة الطالب أو الفصل فى المراحل التعليمية المختلفة .

٧ – مدى كفاية المبانى المدرسية وتجهيزاتها ، وتطور نسبة ما يخص كل طالب أو طالبة من مساحة المبانى المدرسية أو الملاعب .

٨ – تطور المنهج المدرسى فى كل مرحلة تعليمية ، ومدى ملاءمته للتطورات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

٩ – مدى كفاءة الخريج فى كل مرحلة تعليمية فى العمل الذى يمارسه بعد التخرج ومدى استفادته فى أثناء العمل مما حصله فى أثناء الدراسة ، وذلك بمتابعة الخريج فى مقر عمله ووظيفته .

هذا المسح الشامل لواقع التعليم واتجاهات النمو فيه من زاويتى الكَم والكيف ، لاشك سيعطى الأساس المتين الذى يمكن على ضوئه تحديد الأهداف ، ووضع الأسس والمبادئ التى تبنى عليها خطة التعليم . ولعله مما يفيد فى هذا المجال أن نشير إلى أهمية ترجمة البيانات التى حصل عليها فى هذا المسح فى صورة خرائط تربوية لكل محافظة أو لواء فى كل بلد عربى ، يبين عليها مراكز المدارس بأنواعها المختلفة وحالة المبانى فى كل منها ، وكثافة السكان فى كل منطقة ، ونسب الطلاب إلى المدرسين

فيها ، وما إلى ذلك من بيانات بحيث يمكن للمسئولين عن وضع المخططات التربوية سهولة تبين نقاط الضعف أو القوة فى الخدمة التعليمية ، وتحديد الأولويات الخاصة بالتعليم فى كل منطقة أو لواء أو محافظة .

رابعًا : وضع الأسس والمبادئ التى تبنى عليها المخططات التربوية وتحديد أولوياتها :

يدور الجدل فى الآونة الحاضرة حول منطلقين لوضع أسس المخططات التربوية :

المنطلق الأول : ينبع من مبدأ العلم للعلم ، باعتبار أن العلم أو الثقافة هدف فى حد ذاته ، وأن نشر الثقافة والعلم والتعليم كهدف أول سيحقق بطريقة غير مباشرة أهداف التنمية والتقدم .

والمنطلق الثانى : يحمل مبدأ العلم للمجتمع ، وعليه فأى مخطط تربوى يجب أن يهدف أولا إلى خدمة المجتمع عن طريق إمداد القطاعات الاقتصادية بحاجاتها الحقيقية من قوى عاملة مدربة قادرة على إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد المنادون بهذا المبدأ ، أن المرحلة الاقتصادية التى تمر بها الدول النامية تحتم الأخذ بهذا المبدأ نظرًا لعدم قدرتها على الصرف على التوسع فى التعليم باعتباره هدفًا فى حد ذاته ،

ونظرٌ لحاجتها الشديدة فى الفئات الفنية والمهنية العاملة ، ونظرٌ للمشكلات التى نشأت عن التوسع غير المخطط للتعليم فى ضوء اعتبارات التنمية .

وقد أدى كل هذا فى رأيهم إلى تأكيد النظرة إلى التعليم باعتباره نوعًا من الاستثمار ، وأداة من أدوات الإنتاج عليها أن تحقق أقصى عائد اجتماعى ممكن بأقل تكلفة ممكنة .

وبالرغم من أن كلا من المنطلقيْن له حججه السليمة التى تؤيد وجهة نظره ، فنحن نرى أن كليهما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند وضع المخططات التربوية ، فالتعليم حق إنسانى فى الوقت الذى هو أداة لخدمة المجتمع . والتعليم سلعة استهلاكية يشتريها الفرد ، أو تقدمها له الدولة لخدمة أغراضه وتحقيق تكامله وسعادته ، وهو أيضًا سلعة إنتاجية تستهدف زيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاجية والارتفاع بمستوى المعيشة .

ومهما كانت الأحوال ومهما اختلفت مراكز الانطلاق ، فإننا نجد أن تحديد الأسس والمبادئ والأولويات لوضع المخططات التربوية ، يجب أن ينبع من الدراسة التحليلية الشاملة لواقع التعليم ، والصورة التى نستهدفها لتطور هذا التعليم فى المستقبل ضمن إطار التصور الكامل لشكل المجتمع فى المستقبل . وبالرغم من الفروق فى الظروف الاقتصادية

والاجتماعية والتعليمية بين البلاد العربية ، وبالرغم من أن تصوراتنا لمستقبل المجتمع العربى قد تختلف أيضًا بين بلد وآخر ، فإننا نؤمن بأن هناك أساسًا ومبادئ عريضة مشتركة يمكن الاهتداء بها فى وضع المخططات التربوية للدول العربية .

ويمكن تحديد هذه الأسس والمبادئ فى النقاط التالية :

١ - إعطاء قدر من التعليم الأساسى لجميع الأطفال لا تقل مدته عن ست سنوات فى أقرب وقت ممكن وفق برنامج زمنى تبعًا لإمكانات وظروف الدولة .

٢ - عدالة فى توزيع الخدمة التعليمية بين الذكور والبنات ، ويتطلب هذا الاهتمام الشديد بتعليم البنت .

٣ - عدالة فى التوزيع الجغرافى للخدمة التعليمية ، بحيث يتساوى حظ كل فتى وفتاة فى فرص التعليم مهما اختلف مكان إقامته .

٤ - التكافؤ فى فرص التعليم الثانوى والعالى ، فلا تقف أى ظروف اقتصادية أو اجتماعية حائلا أمام أى فرد يرغب الوصول إلى مستوى التعليم الذى يتناسب مع إمكاناته وقدراته .

٥ - الاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى وخصوصًا التعليم الصناعى ، وإحداث التوازن فى النمو بينه وبين التعليم العام .

٦ - العناية بتدريس العلوم وزيادة نصيبها فى منهج المدرسة

الابتدائية والثانوية ، بحيث يتم أقصى تلاؤم ممكن بين المنهج المدرسى ، والمتطلبات التى تفرضها التطورات الاقتصادية والثقافية والحضارية الجديدة .

٧ - الاهتمام بالكيف فى التعليم وتحسين جودته ، عن طريق العناية بإعداد المعلم وزيادة كفاءته ، بالتدريب والتأهيل وتحسين نسبة ما يخص كل مدرس من تلاميذ ، والعناية بالمبانى المدرسية وتجهيزاتها وإنقاص سعة الفصول ، . وما إلى ذلك من مؤشرات لجودة التعليم .

٨ - تطوير هيكل التعليم أو إعادة بنائه ، بحيث يتم الترابط والتناسق بينه وبين الهيكل الوظيفى واحتمالات تغيره فى المستقبل ، مما يؤدى بالتعليم لأن يصبح قوة حقيقية وأداة فعالة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٩ - العناية بالتوجيه المهنى والتربوى وجعله أساساً لتوجيه وإرشاد الطلاب والطالبات نحو أنواع التعليم المختلفة التى تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم ، مما يزيد من سعادة الفرد ، فى الوقت الذى يقوم فيه بالإشارة إلى أنواع المهن والوظائف والمهارات التى تشتد حاجة المجتمع إليها .

خامسًا : تحديد المجالات أو الميادين التى يجب أن تتضمنها المخططات التربوية ودراسة المشكلات التى تعترض الوضع وتنفيذ البرامج فيها :

إن أى مخططات تربوية سليمة ، يجب أن تأخذ فى الاعتبار العديد من المجالات أو الميادين التى تتضمنها وضع هذه المخططات ، ودراسة المشكلات التى تعترض برامج تحسين وتنمية العملية التربوية فى هذه المجالات ، وسنتكلم فيما يلى عن بعض الميادين والمجالات التى يجب أن تتطرق إليها المخططات التربوية :

الإحصاء التعليمي

إن من متطلبات المخططات التربوية السليمة ، استنادها على الإحصائيات الشاملة ، ودراسة الاحتياجات القومية والإقليمية والمحلية ، لإعادة توزيع الخدمات التعليمية بما يتفق مع التطور الاقتصادي القومي والإقليمي والمحلي . ويستلزم ذلك تقرير الإحصاءات الدورية اللازمة وشمولها للبيانات الضرورية لاحتياجات المخططات التربوية ، مع توحيد الأسس التي تجرى بها الإحصاءات ، كتوحيد التعاريف وقواعد التصنيف وطريقة النشر ومواعيده .

ويلزم للمخططات التربوية أساس إحصائي سليم عن المواطنين من ذوي الأعمار المدرسية ، ونسبة المقيدين بمختلف أنواع ومراحل التعليم ، ونسبة التردد والانتظام ، والنسبة المئوية للذين ينتهون من دراساتهم ،

والذين ينتهون من كل صف سنويًا . ومن المهم أيضًا تحديد الأعداد المطلوبة من الطلاب والخريجين فى مختلف مراحل التعليم وأنواعه فى الحاضر والمدى القريب والبعيد ، وما يلزم لمواجهة النمو الحتمى أو التوسع ، أو الحذف والإضافة فى الخدمات التعليمية .

ولهذا يلزم الاتصال بالأجهزة الإحصائية فى الوزارات والهيئات الأخرى ، لتسهيل وتنفيذ ما يطلب من استفاءات أو جمع بيانات أو بحوث إحصائية لازمة للجهاز التخطيطى القائم على وضع المخططات التربوية .

وهناك جانب هام فى الإحصاء ، وهو متعلق بالتمويل ، إذ لابد من أن تتضمن الإحصاءات التعليمية تكاليف التعليم بالنسبة للدخل القومى ، والمصادر العامة للتمويل (مركزية أو محلية ، حكومية أو أهلية) ، ومصروفات التعليم بالنسبة للمصروفات العامة ، وتكاليف التعليم بالنسبة لدخل الفرد ، وتوزيع تكاليف التعليم بين مصروفات تسييره ، والتمويل برأس المال والتكاليف الخاصة بكل مرحلة تعليمية ، وكل نوع من أنواع التعليم ، مع مقارنة كل هذا بالمعدلات العالمية ، والدول المشابهة للدول العربية فى دور نموها .

ولابد من اعتبار الوحدة الإحصائية بالجهاز التخطيطى للتعليم هى الجهاز الفنى الذى يقوم بعمل التقديرات والتنبؤات عن المستقبل ، وهو

الجهاز الذى يؤخذ بتقديراته وتنبوءاته فى التقارير الرسمية للمخططات التعليمية فى المدى القصير والمدى الطويل ، وإن تقديرات المستقبل يدخل فى حسابها تغيرات واحتمالات ليس من السهل لغير الفنيين معالجتها على الوجه السليم.

ومن مهام الجهاز الإحصائى أيضًا عمل البحوث الإحصائية والتقارير الإحصائية التى تحتاجها أجهزة التخطيط ، وتعتمد هذه البحوث على الخامات الإحصائية التى ينتجها الجهاز الإحصائى المحلى. وتكون هذه البحوث على نوعين :

النوع الأول : وهو ما تحتاجه إدارة خاصة أو هيئة معينة بصفة نوعية مثل مشروع حصر الوسائل التعليمية السمعية والبصرية الموجودة فى مرحلة أو نوع من أنواع التعليم ، تمهيدًا لتزويدها بالمعدلات اللازمة ، أو مشروع حصر الكتب التعليمية بإحدى المناطق تمهيدًا لإعادة النظر فى سياسة الكتاب المدرسى فى هذه المنطقة ، أو مشروع لدراسة وعلاج ظاهرة تكرار الرسوب بين الطلاب فى إحدى أو كل مراحل التعليم.

النوع الثانى : وهو ما يحتاجه الجهاز التخطيطى ككل ، مثل مشروع دراسة عدالة توزيع الخدمات التعليمية حسب احتياجات السكان والبيئة والموارد المحلية ، ومشروع لدراسة العرض والطلب من القوى البشرية المتعلمة والمدربة. ولا شك أن الجهاز الإحصائى المشارك فى وضع

المخططات التربوية لا يستطيع مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المقبلة ، والتعرف على ميادين الاستثمار وطبيعتها وحاجاتها من القوى العاملة ، ومستويات الكفاية الفنية لكل منها فى القطاعات المختلفة ، حتى تستطيع التربية تعديل برامجها ومناهجها ، وإعداد وتوجيه وتدريب القوى البشرية اللازمة لمواجهة هذه التطورات فى الزمن والمكان المناسب .

ولابد للمخططات التربوية السليمة من توافر إحصائيات أساسية عن معدل الزيادة فى الدخل القومى ، وعدد السكان والتركيب السكانى ومعدل الإنتاجية ، والزيادة فى العمال ، حتى يتمشى النظام التعليمى مع الأسس المادية والبشرية القائمة .

وباعتبار أن التعليم لم يعد فقط خدمة اجتماعية ، ولكنه أصبح أيضًا أحد ميادين الاستثمار ذات العائد . يرفع من كفاية الفرد ويعاون على زيادة الإنتاج العام ، فإن إحصاءات التمويل من الأهمية بمكان ، سواء كان تمويل الدولة ، أو اشتراكات الأهالى أو الشركات ، أو التطوع الشعبى للعمل فى بناء المدارس مثلا ، أو الأهالى بدفع تبرعات للتعليم ومشروعاته الحديثة ، أو إمكان تحصيل مصروفات مدرسية من أسر الطلاب الموسرين أو إمكان تسهيل منح القروض للسلطات المحلية لمواجهة التوسع التعليمى فى هذه المناطق .

وهناك مشكلة يشترك فى حلها المتخصص التعليمى ، وخبير التمويل التعليمى ، وهى أن دراسة الإحصاءات المتعلقة بتمويل التعلم لا تنحصر فقط فى زيادة الأموال التى تخصص للتعليم فحسب ، بل إنها تتضمن كذلك حسن استخدام هذه الأموال بأفضل درجة من الفاعلية والإنتاجية مع تجنب الإسراف فى بعض الخدمات التعليمية . وتفيد البحوث الإحصائية والتمويلية فى تخفيض الضياع والوصول إلى أقصى حد ممكن من الاقتصاد فى نفقات التعليم .

ومن مستلزمات الإحصاءات التعليمية السليمة ، توحيد مصادر الإحصاءات منعًا لما يحدث فى بلادنا من التضارب والتفاوت والتكرار بين الإحصاءات التى تصدرها مختلف الأجهزة . ولعل فى وجود جهاز إحصائى مركزى يتبعه فروع إقليمية ومحلية فى مختلف الوزارات والهيئات والمحافظات والألوية ، الإجابة على حل مشكلة الإحصاءات وتفاوتها وظهور مفارقات بينها .

المبانى المدرسية

من المعروف أن المبانى التعليمية ترهق ميزانية التعليم ، وأنه يمكن تجنب الإسراف فى عمليات المبانى المدرسية بمعونة الفنيين فى تبسيط المبانى بما يلائم البيئات المختلفة ، والمستوى الاجتماعى بها . وينطبق نفس المبدأ على التجهيزات والأثاث المدرسى .

ومن اللازم تحديد الأموال اللازمة للمبانى المدرسية ، والمصاريف الاستثمارية فى هذه المبانى مع استخدام طريقة المقاييس الثابتة (تكاليف البناء الواحد أو الفصل الواحد . . . إلخ)

ومن أساسيات مقابلة متطلبات المخططات التربوية فى مجال الأبنية التعليمية ، ضرورة دراسة احتياجات الجامعات والمعاهد العالية ، ومراكز التدريب المهنى والتلمذة الصناعية والمدارس بمختلف أنواعها

ومراحلها إلى المبانى التعليمية عن طريق الإحصاء الشامل للأبنية الموجودة فى الموقف الراهن (جديدة – قديمة – مملوكة للدولة – مملوكة لأشخاص – مستأجرة – آيلة للسقوط – ناقصة المرافق . . . إلخ) . بالتعاون مع الجهاز الإحصائى وذلك فى ضوء الإحصاء الشامل لأعداد الطلاب فى الحاضر، وما ينتظر أن يكونوا عليه فى السنوات المقبلة وما يقابل ذلك من نمو حتمى وتوسعات فى الأبنية القائمة أو إنشاء أقسام وأبنية جديدة .

ويلى ذلك تخطيط شامل للأبنية التعليمية بدراسة الإحصاءات دراسة دقيقة للوصول منها إلى تحديد احتياجات البلاد إلى الأبنية التعليمية لكل فرع ومرحلة من مراحل التعليم ، ثم مدارسة هذه الاحتياجات مع المختصين بالإحصاء والتمويل ، ويمكن بذلك فى النهاية الوصول إلى مشروع تخطيطى شامل للأبنية التعليمية ، ينفذ على مدى عدد معين من السنوات وفق احتياجات البلاد وإمكاناتها الاقتصادية ، كما يراعى فى ذلك تقدير التكاليف المالية الضرورية اللازمة للتنفيذ بالاشتراك مع المختصين بالتمويل ، وتحليل الإمكانات الموجودة من حيث عملية البناء والمواد اللازمة والفنيين بالدراسة ، مع المعنيين والاستعانة بمعاهد وكليات الهندسة المعمارية وأبحاث البناء إن وجدت .

ويلزم دراسة التخفيف بقدر الإمكان على الدولة فى تحمل أعباء

تكاليف الأبنية ، ودراسة وتحديد مصادر تمويل المبانى ، وتوزيع الأعباء المالية بنسب متوازنة على السلطات المحلية والمركزية مع مراعاة تخفيض المصروفات الثانوية والاقتصاد والبساطة فى الأبنية التعليمية بالقدر الذى لا يؤثر على المستوى التعليمى أو الصحى المطلوب .

ومن الضرورى تحقيق المطالب العاجلة لتمويل المبانى التعليمية بمدارسة أى الطرق الصالحة لذلك كلها أو بعضها مثل القروض المحلية للأبنية . وتشجيع الأهالى على بناء المعاهد والمدارس ومراكز التدريب المهنى ، ودراسة أساليب هذا التشجيع ، وتكليف بعض المؤسسات للقيام بعمليات البناء ، مع قيام الدولة بتسديد نفقات البناء بأرباح معقولة بأقساط سنوية ، لا تتجاوز كثيرًا نفقات الاستئجار القائمة حاليًّا . ويمكن النظر بصورة جدية فى مبدأ إنشاء مصانع الأبنية الجاهزة فى الدول العربية ، إسراعًا لبرامج تنفيذ الأبنية التعليمية لما ثبت من توفيرها للوقت والجهد والمال ونشرها بحيث توجد فى كل محافظة أو مديرية أو لواء لاستكفاء كل منطقة لمبانيها التعليمية إقليميًّا .

إن المخططات السليمة للمبانى التعليمية ، لابد من أن تتعرض لدراسة الوسائل الفنية للأبنية التعليمية كوضع توجيهات لتصميم المبانى على أسس تربوية واجتماعية وصحية ، بحيث تتفق والمستوى الاجتماعى ، وبحيث تراعى العوامل الجوية والبيئية والحالة الاقتصادية فى البناء

واستخدام الخامات المحلية ، وبحيث يؤخذ فى الاعتبار طرق التدريس ، وبحيث تكون الأبنية التعليمية قابلة للتوسع فى المستقبل ويمكن تعديلها وفق الاحتياجات المقبلة .

ويلزم وضع أسس تنظيم الهيئات التى يسند إليها تصميم المبانى التعليمية ، بحيث تتوفر فيها الخبرة اللازمة لذلك ، بحيث تتعاون فيها جهود المهندس المصمم والمنفذ والفنان والاقتصادى وخبير الصحة المدرسية .

كما يلزم دراسة إنشاء مؤسسة مستقلة تختص بالإنشاءات التعليمية ، ويمكن تطبيق نفس الدراسة على مبدأ إنشاء مؤسسة مستقلة تقوم على عمل التجهيزات التعليمية والأثاث المدرسى .

وفى النهاية يمكن الوصول إلى نماذج متعددة من التصميمات فى الأبنية التعليمية ، بالاشتراك مع الجهات المعنية يكون أساسها تبسيط المبانى التعليمية وتقنيها ، ووضع التصميمات النموذجية المتنوعة لبيئات مختلفة (زراعية - تجارية - صناعية - صحراوية ساحلية . . . إلخ) ، مع وضع شروط محددة لاختيار مواقع البناء ، بحيث يتوفر فيها انخفاض سعر الأرض ، ومناسبة الموقع ، وسهولة المواصلات ، وملاءمة الموقع لسير الدراسة ، والبعد عن الضوضاء الشديدة ، ومحطات السكك الحديدية ، ومجارى المياه الخطرة ، والروائح الكريهة والمحاجر والغابات . . . ومناسبة المساحة لوجود حديقة وملعب ، وسهولة جفاف

الأرض وسهولة الصرف ، وتوفر موارد المياه .

ويلزم وضع توجيهات للمؤسسات والجمعيات التعاونية ، وأجهزة البناء التى تقوم بإنشاء المدن والأحياء الجديدة ، وأن يراعى عند التخطيط تخصيص مساحات منذ البداية لكل نوع من أنواع التعليم ينشأ فى هذه المواقع .

ولاستكمال مخططات المبانى التعليمية ، لابد من إيجاد وسائل المتابعة والتطوير للمبانى التعليمية والصيانة ، وذلك بالعمل على تقويم الأبنية التعليمية ، ومتابعة مشروعات التنفيذ طبقًا للبرامج الزمنية الموضوعة عن طريق أجهزة التفتيش الفنى والإدارى ، بالوسائل التى يتفق عليها بقصد دوام تطوير المبانى التعليمية عن طريق تكليف هيئات حكومية وأهلية مختصة ، وعمل مسابقات للحصول على أفضل التصميمات فى الأبنية التعليمية ، وتشجيع المعارض لعرض النماذج فى الأبنية التعليمية والتصميمات المختلفة ، وتحسين نشر المطبوعات فى شئون الأبنية التعليمية متناولة أهم الدراسات والتوجيهات على شكل كتيبات وكتالوجات .

ومن المفضل الاتصال بالهيئات الخارجية والدولية المعنية مثل منظمة اليونسكو والاتصال عن طريق المؤتمرات الدولية والإقليمية بقصد تبادل الخبرات والمعلومات والمعونات الدولية الفنية والمالية فيما يختص بالمبانى التعليمية .

المناهج والكتب والوسائل التعليمية

كثيرًا ما تتعرض التقارير التعليمية والبحوث التربوية للأعداد التى تم تخرجها من مختلف مراحل التعلم وأنواعه ، وكذلك الأعداد المطلوبة من الخريجين على مدى سنوات مقبلة ، ولكنها قليلا ما تشير إلى نوعية التعليم أو تبدى اهتمامًا بالكيف ، وهى لا تتعرض بالضرورة للتفاصيل الهامة المتعلقة بتحقيق الكيف فى التعليم عن طريق المناهج أو الكتب المدرسية أو الوسائل التعليمية .

ولهذا نرى أنه لابد من النظر بطريقة تقدمية جريئة إلى المناهج الدراسية على جميع المستويات بحيث تقابل المناهج المتطلبات الآتية :

١ - احتياجات التراث الثقافى والحضارى ليس فقط عن طريق أن المنهج يقوم بحفظ هذا التراث الثقافى ، وإنما يضيف عن طريق الابتكار

والإبداع . وبذلك يكون المنهج وسيلة لحفظ التراث الثقافى والإضافة إليه فى الوقت نفسه .

٢ – مقابلة استعدادات وقدرات واتجاهات وتطلعات الإنسان الفرد ، وتشجيعه على استخدام قدراته واستعداداته إلى أقصى ما يمكن ، وتشجيع العمل الفردى المستقل والبحث الدائب .

٣ – مقابلة احتياجات المواطنة الصالحة ، وتدعيم القيم الوطنية والعربية .

٤ – مقابلة التغير المتلاحق فى العلم والتكنولوجيا وعلوم الذرة والأجهزة الأتوماتية حتى يلاحق التعليم العصر الذى نعيش فيه .

ومن الأهمية بمكان فى وضع المناهج الجديدة أو تعديل المناهج الحالية ، أن يتم ذلك فى ضوء تقارير ميدانية ومتابعة واقعية للتطبيق الفعلى لهذه المناهج فى السنوات الأخيرة ، حتى تكون ملاحظات المفتشين ، وعمداء التفتيش ، والمتابعين والمعنيين بشئون التعليم ، موضع نظر ونقطة بداية فى عمل المناهج الجديدة .

وتنسحب نفس الملاحظة السابقة على المستهلك ، أى المؤسسة أو المنظمة ، أو الهيئة أو المصلحة التى يعمل فيها أى خريج ، إذ لابد من تلقى ملاحظات وتقارير واقتراحات جميع الهيئات التى يعمل فيها الخريجون على مختلف مستوياتهم ، ومدى استخدامهم فى عملهم

للمعلومات والمهارات والخبرات والقيم والاتجاهات التى درسوها فى المرحلة ، أو نوع التعليم الذى مارسوه ، وبذلك يعاد النظر فى المناهج لتكون أكثر ملاءمة ومرونة ، لمقابلة احتياجات المستهلك الذى يعمل لديه الخريج ، ولهذا لابد من إنشاء أقسام لمتابعة الخريجين فى أماكن أعمالهم بعد تخرجهم لمدة كافية ، ويأتى بعد ذلك السؤال : من يقوم بتعديل ووضع المناهج ؟ والإجابة عليه هو أنه لابد من اشتراك المدرس فى الميدان ، بجانب المفتش أو المفتش الأول أو عميد التفتيش المختص ، وذلك بالاشتراك مع المتخصصين فى المناهج ، وخبير المادة الدراسية ، ورجال الأعمال بالسوق ، وذوى الخبرة الطويلة فى التعليم ، حتى تكون المناهج شاملة ومتكاملة وعلى أساس ديمقراطى .

ويحسن أيضًا تجريب المناهج الجديدة على عدد محدود من المدارس لمدة عام على الأقل ، لإثبات صلاحيتها وتعديلها فى ضوء تدريسها قبل تعميمها ، كما يلزم أيضًا عدم تعديل المناهج فى كل مرة إلا بعد استقرارها لعدد من السنوات حتى لا تحدث هزات تعليمية متكررة .

ويلزم متابعة المناهج بعد وضعها ، وإحداث المرونة الكافية بها ، مع اعتبار المناهج خبرات متكاملة ، تؤدى إلى تنمية جوانب شخصية الفرد المتعلم ، من جسمية وروحية وأخلاقية وعقلية واجتماعية ومهنية ... إلخ .

والمنهج الصالح لابد من أن يتوافر فيه تحقيق الأغراض الثقافية

والنفعية ، والتدريبية :

(ا) فالغرض الثقافى يقصد به إضافة معلومات وخبرات جديدة للرصيد التعليمى للفرد المتعلم .

(ب) أما الغرض النفعى فيتمثل فى مدى استخدام المتعلم وتطبيقه لما تعلمه من خبرات تعليمية فى أثناء دراسته فى مهنته مستقبلا وحياته الشخصية .

(حـ) الغرض التدريبى ، وهو يظهر فى تعليم الفرد الطريقة العملية فى أثناء دراسته للعلوم أو تعلم الأمانة والموضوعية فى أثناء القيام بالتجارب العملية ، أو تعلم المواظبة على المواعيد فى أثناء إعداده فى كلية المعلمين ، ليكون معلمًا لا يتأخر عن مواعيد حصصه أو محاضراته لطلابه .

والمنهج الصالح المرن ، لا مندوحة من أن يقابل احتياجات البيئة المختلفة ، فمناهج المدارس والمعاهد ومراكز التدريب المهنى فى البيئات الساحلية ، غيرها فى البيئات الصحراوية ، وهذه تختلف عن مناهج البيئة الزراعية أو الصناعية .

أما الكتاب المدرسى ، فالمبدأ الأساسى فيه فى المجتمع العربى الذى يأخذ بأسباب العدالة الاجتماعية ، هو أن الثقافة والعلم متمثلة فى الكتب المدرسية ، لابد وأن تتاح مجانًا للجميع ، بحيث لا يتكلف أى طالب

مصروفات يدفعها ، وتثقل كاهله فى الكتب المدرسية على مختلف مراحل التعليم وأنواعه ومستوياته . ويحسن هنا النظر فى قيام مؤسسة عامة مستقلة متخصصة فى الكتب التعليمية ، تتولى الإعلان عن هذه الكتب ، وفحص نتائج المسابقات بين المؤلفين ، بتشكيل لجان الفحص المحايدة ، وإعطاء المؤلفين مكافأة مجزية ، بحيث فى النهاية لا يكون الكتاب سلعة تجارية ، مع إخراج الكتب فى صورة جذابة مشوقة ، وإصدار أكثر من مرجع فى كل مادة ، حتى يكون الكتاب المدرسى وسيلة لتحرير الفكر الإنسانى ، ولا يكون الطالب أسيرًا للمرجع الواحد .

ولابد أيضًا من تجريب الكتاب المدرسى لمدة عام على الأقل على عدد محدود من المدارس ، وتعديله إذا لزم الأمر فى ضوء تدريسه ، قبل تعميمه بصورة واسعة على جماهير التلاميذ والطلاب .

ويحسن وضع برنامج زمنى مسبق للكتب المدرسية ، تتم فيه جميع الخطوات اللازمة منذ الإعلان عن الكتاب ، حتى يصل إلى أيدى التلاميذ والطلاب مع بداية العام الدراسى بوقت كاف . ومن الضرورى القيام بعملية مسح شاملة فى مدارسنا وجامعاتنا للوسائل التعليمية ، ومعرفة المقننات اللازمة منها بالنسبة لكل فصل ، أو مدرسة ، أو كلية من كل نوع من أنواع الوسائل التعليمية ، من أجهزة للعرض ، وأفلام متحركة ، أو ثابتة ، ومعدات ونماذج وعينات وشرائح ورسوم

بيانية . . . إلخ ، وعمل برنامج زمنى لإنتاج الوسائل التعليمية ، وتوزيعها ، وتدريب العاملين على استخدامها ، وتشغيل أجهزة الوسائل التعليمية ، ونشر حركة الوسائل التعليمية والاهتمام بها فى المدارس والكليات ، على اعتبار أنها تعين المدرس ولا تغنى عنه .

ولعل فى إنشاء مؤسسة ذات كيان مستقل ، تقوم بإنتاج نماذج من الوسائل التعليمية تعطى لمصانع تقوم على إنتاج هذه الوسائل بكميات وفيرة ، مما يوفر على الدول العربية العملات الصعبة ، لعل فى ذلك حلا لمشكلة إمداد مدارسنا ومعاهدنا بما يكفيها من الوسائل التعليمية التى توسع ، وتعمق وترسخ عملية التعليم .

ويحق النظر فى مقابلة الاتجاهات الدولية الجديدة فى التعليم ، فى صورة التعليم المبرمج باستخدام الآلية فى التعليم ، والتسجيلات الصوتية توفيرًا للوقت والجهد فى العملية التعليمية .

إعداد المعلمين وتدريبهم

إن أى تفكير تخطيطى ، وبرنامج تنفيذى سليم لإعداد المعلمين وتدريبهم ، لابد من أن يتناول التحليل الوظيفى لهيئات التدريس الحالية بصفة عامة ، سواء كانت فى الجامعات ، أو المعاهد العالية ، أو المرحلة الثانوية أو الإعدادية أو الابتدائية أو مراكز التدريب المهنى فى القطاع الرسمى أو العام ، وفى القطاع الخاص .

ويلى ذلك مباشرة تحديد الصفات والخصائص والاتجاهات والقدرات التى تقابل هذا التحليل الوظيفى .

وكيفية إختيار المعلم من الأهمية بمكان فى مرحلة الإعداد ، بحيث تكشف وسائل الاختيار عن توفير بعض الصفات فيه ، أو على الأقل وجود استعدادات لها فى مختلف المعاهد والكليات ، التى تعد معلمين

ومعلمات وأعضاء لهيئات التدريس .

ويتناول التخطيط السليم لإعداد المعلمين ، وسائل تنمية هذه الاستعدادات ، بحيث تصبح صفات ثابتة فى شخصية المعلم فى أثناء فترة الإعداد وأثناء الخدمة .

كما يتناول منهج الدراسة والمواد الثقافية والمواد المهنية التى تدرس فيه ، ونسبة كل منها إلى الأخرى ، والحد الأدنى الثقافى اللازم توافره فى كل معلم فى كل مرحلة ، وطرق التدريس السائدة ، والوسائل المعينة من سمعية وبصرية ، وألوان النشاط الاجتماعى والثقافى والرياضى ، وحياة الطلاب الاجتماعية فى أثناء فترة الإعداد ، واتصالاتها بالبيئة ، والامتحانات ، ووسائل التقدم فى أثناء فترة الإعداد .

كما يتناول التخطيط أيضًا معلم المعلم ، والتحليل الوظيفى لهذه الفئة ، وتحديد الصفات والخصائص والاتجاهات التى تقابل التحليل الوظيفى ، وكيفية الإرتفاع بمستوى معلم المعلم .

كما أن التخطيط السليم لإعداد المعلمين والمعلمات ، لابد من أن يتناول فيما يتناوله مدة الإعداد ، ومكانة ومدة التدريب العملى ، والتقدم بالتوصيات والتشريعات اللازمة فيما يخص نظم الإعداد وكيفية توحيد مصادر إعداد المعلم .

ومن الضرورى تتبع عينات من المعلمين المتخرجين فى معاهد وكليات

ودور إعداد المعلمين ، فى ميادين عملهم ، بطريقة الملاحظة الميدانية المباشرة ، واستطلاع رأى رؤسائهم ومدى تعاونهم ، وتتبع نشاطهم الثقافى والعلمى .

ودراسة موضوع إدارة كليات ومعاهد ودور إعداد المعلمين ، ونوع القيادة السائدة فيها من الأهمية بمكان للارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية فيها . ولسنا فى حاجة إلى التأكيد بأن المناخ الديمقراطى السمح ، من ألزم الأمور فى إعداد المعلم .

وإذا كان من الممكن التحكم فى مستويات المعلمين عن طريق إعدادهم ، فيمكن أيضًا استكمال هذا الإعداد وهم فى الخدمة ، عن طريق برامج التدريب الوظيفى ، وإعداد هذه البرامج التدريبية المختلفة من تزويد وتأهيل واستكمال تأهيل . . . . . إلخ ، مما يشمل الإجابة عن الأسئلة التالية :

(ا) متى وأين يدرب المعلم فى الخدمة ؟

(ب) ما هى وسائل التدريب ونوع البرامج التدريبية .

(حـ) كيفية تخطيط هذه البرامج وتنفيذها من حيث محتواها ومدتها ومستوى كفاية الهيئة المشرفة على تنفيذ هذه البرامج .

(د) ما هى الهيئات التى تقوم بعمليات التدريب ؟

(هـ) تقويم أثر العمليات التدريبية فى هيئات التدريس ، وتحديد

الوسائل التى يمكن أن تستخدم فى فترة التقويم .

والمستهدف فى النهاية ، هو تعزيز مستويات هيئات التدريس بالمؤهلات اللازم توافرها ، مع تصحيح الأوضاع السائدة ، والارتفاع ببعض المستويات القائمة إلى المستوى المطلوب ، واستمرار النمو المهنى للمعلم ، عن طريق البعثات والمنح ، والمؤتمرات الإقليمية والخارجية ، والمجلات والبحوث . . . إلخ .

وعن التخطيط لإعداد المعلمين والمعلمات ، لابد من رسم سياسة القبول بمعاهد وكليات ودور إعداد المعلمين والمعلمات فى ضوء الاحتياجات الفعلية للتعليم ، بدراسة البيانات الإحصائية الخاصة باحتياجات المحافظات والمديريات والألوية المختلفة ، من المعلمين بقصد تحديد أعداد المقبولين ، مع ملاحظة تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتى ، والاستقرار العائلى لأسر المعلمين ، وبدء تعيين المعلم فى مناطق الريف على قدر الإمكان .

ويستلزم الأمر القيام بالدراسات المقارنة فى نظم إعداد المعلمين وتدريبهم ، فى البلاد الأخرى ، واقتباس ما يصلح منها لنظمنا ، وإجراء الدراسات لاكتشاف هل النظام التتابعى فى إعداد المعلم (الدراسة الفنية تتم فى السنوات الأولى ، والدراسات التربوية فى السنوات الأخيرة) ، أو النظام التكاملى فى إعداد المعلم (الدراسات

التربوية تتمشى جنبًا إلى جنب منذ أول عام مع الدراسات الفنية) ، أفضل من الآخر؟

ومن اللازم قياس كفاية المعلم بطريقة موضوعية وبناءً على البحوث القائمة فى هذا الميدان. وقد أمكن وضع تدريج مئوى يشابه « الترمومتر » ، يمكن به قياس سمات المعلم الناجح. وهذا التدرج مكون من مائة درجة تتناول الصفات الشخصية ، والصفات المهنية ، والصفات المتعلقة بالديمقراطية للمعلم الصالح ، على افتراض أن كل صفة تتساوى فى درجتها مع أى صفة أخرى. وهذه محاولة جريئة فى هذا الاتجاه ، فيها يجيب المعلم بنفسه عن كل صفة بنعم أولا ، ويقارن النتيجة العددية بتقويم الرئيس المباشر للمعلم نفسه ، لمعرفة درجة تمشى تقويم المعلم لنفسه ، بتقويم رئيس العمل لنفس هذا المعلم.

والصفات الشخصية : هى : نظيف – ذو مظهر حسن – بشوش – ذو قامة معتدلة – صحيح البدن – ذو صوت جذاب – واثق من نفسك – موضع اعتماد الغير – ذو حيوية ونشاط – متزن الانفعالات – تضبط نفسك – قادر على التكيف – إجتماعى – واقعى – متعاون – منظم – رياضى – رقيق دون لين – حازم دون قسوة – صبور – صريح – تستمر فى أداء العمل حتى تنتهى منه – موضوعى (علمى فى

تفكيرك – لا تؤمن بالتطير – جرىء فى الحق – لا تكسر القانون – محب للفن – محب للطبيعة .

والصفات المتعلقة بالديمقراطية هى : ذو نظرة شاملة – متطور ومتجدد ومتفتح – مؤمن بكرامة الفرد كفرد – تشجيع حرية الرأى والمناقشة – تقبل الآراء المعارضة لرأيك – قادر على الانتقال من الكلام إلى العمل – تقبل حكم الأغلبية – مؤمن بالمساواة – مؤمن بالإخاء – متواضع – لا تحتقر العمل اليدوى – مؤمن ومشجع للّا مركزية – عادل ولا تحابى – مؤمن بوجود الخالق – متسامح دينيًّا – مرن – متمتع بالاستقرار المادى .

والصفات المهنية هى : متمكن من مادة الدراسة – متمكن من توصيل المعلومات والخبرات والمهارات والقيم – فاهم للتاريخ القومى – فاهم للبيئة والمجتمع المحيط – مثقف ثقافة جنسية – على مستوى معتدل من الذكاء – فاهم للأغراض العامة من التدريس – فاهم للأغراض الخاصة لما تدرسه – متفهم لطبيعة المتعلم وميوله واستعداداته – مهتم بالفروق الفردية – مهتم بمشكلات التلاميذ – تثير حوافز التلاميذ وميولهم – تلائم بين المادة ومستوى الطلاب – تلائم بين المادة والزمن المخصص – تشرك التلاميذ فى الدروس – تشجع التلاميذ على العمل فى مجموعات – متمكن من طرق التدريس – متنوع الأساليب – فاهم

لطرق التعليم – مؤمن بأن التربية ليست عملية حفظ معلومات فقط – مؤمن بأن التربية نشاط وخبرة وإنتاج – تقوم بدور القيادة فى مدرستك – تذهب فى رحلات مع تلاميذك – تسهم خلال عملك فى خدمة البيئة – تستغل إمكانات البيئة – لك فلسفة تعليمية – تنفذ السياسة التعليمية الموضوعة – تعد دروسك قبل تدريسها – تعرف أكثر من الدرس – تستخدم الأسئلة فى دروسك .

ويمكن عمل مقياس مُناظر ، يصلح للتعليم الجامعى والعالى .

أساسيات التنمية البشرية

يقصد بالتنمية البشرية فى مؤسساتنا التعليمية كالجامعات والمعاهد العليا والكليات ومراكز إعداد الفنيين ، رسم مشروعات لمزيد من العناية بالعملية التربوية والفنية والتعليمية ، واستثمار الجهود فيها إلى أقصى حد ، على أن يكون التخطيط محققًا لأهداف الجمهورية متمشيًا مع التطور المنشود ، مشتملا على خطوات التنفيذ ، مبنيًّا على الواقع وفى حدود الإمكانات مدعمًا بالإحصاء والنماذج والأمثلة ، وعلاج المشكلات بحلول واقعية ملائمة للإمكانات ومسايرة لمقومات المجتمع وأهدافه .

ولا يقصد بالتخطيط للتعليم العالى والتنمية البشرية كتابة مقالات فى بحوث فلسفية بحتة ، أو الاقتصار على عرض أهداف أو نقد للمسائل

القائمة دون تشخيص مقرون بالحلول العملية الواقعية مع التطلع إلى مستقبل أفضل .

ولقد صاحبت النهضة الحديثة فى جمهورية مصر العربية ، حركة نشر التعليم العالى ، التى مالبثت أن غزت البلاد فى صورة جامعات ومعاهد عليا ، وكليات ومراكز لإعداد الفنيين ، وبعثات للخارج وبعثات للإشراف المشترك ، وأصبحت الآمال معلقة على أن التعليم العالى سيكون أداة فعالة فى إصلاح البلاد ، وأنه بما يبثه فى نفوس المتعلمين من العلم والمعرفة والمهارة ، سيؤدى إلى تنويرهم بحيث يجعلهم قادرين على النهوض بشئونهم وشئون مجتمعهم ، على أنه لا يفوتنا أن نؤكد أن الملاحظات مالبثت أن وجهت إلى هذا التعليم ، وأدرك الكثيرون من المسئولين والمصلحين أنه بصورة الحالية لم يتمكن من أن يحقق الأهداف المعقودة عليه فى الثورة الحاضرة ، فهو من جهة لا يفيد سكان البلاد فائدة ملموسة فى شئون معاشهم واحتياجاتهم ومشكلاتهم ، كما أنه من جهة أخرى كان مصطبغًا بالصبغة النظرية المجردة ، ومن جهة ثالثة كان يتصف بالانعزال عن المجتمع ، وكان من البديهى أن اتجهت الأفكار إلى إيجاد نوع التعليم العالى الذى يلائم حياة البلاد ، ويؤدى رسالة النهوض والرقى والإصلاح فيها ، ليوفر الإنتاج والعدالة الاجتماعية والتنوير والتقدم خصوصًا ، لأن قوانين التعليم تتيح

حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه . إن العلم طريق تعزيز الحرية الإنسانية وتكريمها ، كذلك فإن العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى ، وإضافة أفكار جديدة إليه كل يوم ، وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة ، بما يؤدى إلى تنمية بشرية حقيقية .

والإجابة الوافية على نوع التعليم الذى نريده ، ليتمشى مع نهضتنا الحاضرة تتمثل فى أن رسالة التعليم العالى ، تتركز فى إعداد مواطن عربى متحرر متكامل الشخصية ، وتوفير طاقات بشرية وفكرية قوية واعية بناءة ، تؤمن بالله والوطن والإنسانية ، وتعمل فى قوة وتماسك على تدعيم بناء مجتمع الكفاية والعدل المتحرر من الاستغلال والإقطاع ، يهدف إلى إسعاد الشعب على أسس العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص إسهامًا فى عالم يسوده السلام والعدالة . .

وإن إعداد الطلبة والطالبات والمبعوثين للحياة العلمية فى مجتمعنا الثائر ، يستلزم استمرار تطوير الجامعات والمعاهد والكليات ، ومراكز إعداد الفنيين ، والبعثات ، وتوجيه نشاطها نحو الإنتاج ، واحترام العمل اليدوى ، وتقوية الروابط بينها وبين البيئة ومشكلات وتطلعات المجتمع الثورى .

وقد أثبتت التجارب فى كثير من دول العالم أن التقدم والتغير

الاجتماعى مهما توافرت له الإمكانيات الاقتصادية والمادية ، فإنه لا يمكن أن يتم بشكل من الأشكال دون تغيير مصاحب فى نفوس المنتفعين بالإصلاح والتطور . فالإصلاح يتم أولا فى العقول حتى يصبح تلقائيًّا ، وبمعنى آخر إننا إذا زودنا القرى والمدن بالكهرباء . وبنينا المنازل الصحية لجميع السكان ، وأقمنا الكبارى والسدود . ونشرنا الجمعيات التعاونية بينهم ، فإن ذلك كله يضيع سدى إذا لم يصاحبه فهم وتعليم ، وتدريب وممارسة لهذه الأشياء الجديدة ، بقصد إكساب الأفراد المهارات الضرورية ، والمفاهيم والاتجاهات السليمة ، فى كيفية حسن استخدام تلك الإمكانات ، فالمسألة فى واقع الأمر تدور حول الهدف من التعليم العالى ، وقوة التعليم والطاقة الكامنة فيه ، حتى تتكون العقيدة أو الإيمان ، ويحدث التغيير فى النفوس ، وتتربى إرادة الإصلاح المنشودة .

وتشير أحدث البحوث فى التعليم العالى فى كثير من دول العالم ، إلى أنه عملية تفاعل مستمر بين الفرد المتعلم وبيئته المادية والاجتماعية ، وأن التعليم العالى الحق ، هو الذى يكون وثيق الصلة بحياة السكان ومشكلاتهم ، وحاجاتهم وآمالهم ، وأن الهدف الأول للتعليم العالى ، هو تطوير المجتمع والنهوض به إلى مستوى تكنولوجى واقتصادى ، وصحى واجتماعى وثقافى أفضل ، وعلى هذا يتحدد أسلوب التعليم العالى فيكون عن طريق التعليم بالعمل والنشاط والإنتاج والبناء ، ومواجهة المشكلات

اليومية والبعيدة المدى مواجهة صريحة ، أى بالخبرة الواقعية المباشرة .

وتؤكد أحدث الأبحاث أنه أيضًا ، لا مكان الآن للتعليم النظرى الشكلى المنعزل عن الحياة ومشكلاتها ، وأن الطاقة الكامنة فى التعليم العالى لو استخدمت إلى أقصى حدودها ، فإنها قادرة على إحداث ثورة وتغيير اجتماعى ملحوظ نحو التقدم والرفاهية ، ويستدعى ذلك أن يُبنَى التعليم العالى على الدراسة المقرونة بالعمل والنشاط والإنتاج ، والتطلع إلى مستقبل أفضل وبذلك تنمو نزعة الإصلاح بين المتعلمين أنفسهم . وبغير التغيير الذى ينبع من الداخل ، لا يكون للتقدم والإصلاح صدى فى النفوس ، وقد قال عمر « إن السماء لا تمطر ذهبًا ولا فضة » ، وجاء فى القرآن الكريم « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

وبمعنى آخر ، أصبح للتعليم العالى مفهوم جديد ، يتمشى مع إحتياجات المجتمع الثورى الحديث ، وانتقل الميزان من جعل الفرد مركزًا للعملية التعليمية وهدفًا لها ، إلى جعل الجماعة والتراث الاجتماعى والنهوض به مركزًا وهدفًا لها . فغاية الجماعة هى تحقيق التقدم الاجتماعى ومعنى هذا التقدم فى المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى الذى نعيش فى غماره ، هو زيادة الموارد المادية والفكرية وتحسين النظم الاجتماعية ، بحيث تؤدى جميعها إلى إرضاء حاجات الفرد . ومثل هذا التقدم الاجتماعى لا يكون إلا نتيجة للنشاط الجمعى الذى يقوم به

الأفراد ، ومن ثم فكفاية الفرد فى القيام بهذا النشاط الجمعى ، هى الغاية من التعليم العالى ، فلم تعد العملية التعليمية فى عصرنا الحاضر عملية « إكساب الجسم والروح أقصى ما يستطيعان بلوغه من الكمال . « أو » تحقيق السعادة عن طريق الفضيلة الخالصة ، « أو » تحقيق العقل السليم فى الجسم السليم ، « أو » تحقيق فردية الإنسان ، كما نادى بذلك مفكرون قدماء ، وإنما أصبح للتعليم معنى جديد ، فهو عملية ترمى إلى تكييف الفرد لبيئته الطبيعية والعقلية والخلقية ، « وهى » جهد مقصود يرمى إلى تحقيق استمرار الخبرات المشتركة والنهوض بها ، « وهى » تنظيم خبرات الفرد وإكسابها قيمه إجتماعية عن طريق زيادة كفايته كفرد ، « وهى » مجموع الجهود التى بواسطتها تغرس جماعةٌ ما أغراضها وقدراتها المكتسبة ، بقصد ضمان استمرار وجودها وتحقيق نموها فى ظل مبادئ الاشتراكية . فالهدف فى التعليم العالى ، هو التغيير والتطوير الاجتماعى ولكى يكون التغيير مؤديًا إلى تقدم ، ينبغى أن تهتم الجامعات والمعاهد العالية والكليات ، ومراكز إعداد الفنيين فى الريف والحضر ، بزيادة استغلال الموارد الطبيعية ، وتحسين العلاقات الإنسانية بين أفراد المجتمع ، ولا يتأتى هذا إلا بوضع الخطط والجهد المقصود ، والربط بين الأسباب والنتائج . وعلى هذا فالجامعات والمعاهد العالية والكليات ، ومراكز إعداد الفنيين ، والبعثات الداخلية والخارجية فى ظل مجتمعنا

الجديد ، لا تقتصر وظيفتها على نشر التراث الاجتماعى والثقافى العربى فحسب ، بل تساعد المتعلمين والأهالى على نقده ومعرفة المشكلات التى تعترضه . ومعرفة أوجه حل تلك المشكلات . فالنقد رسالة تقتضى أمانة القول . والبعد عن الغرض الشخصى . ويقتضى قيام الجامعات والمعاهد العالية والكليات . ومراكز إعداد الفنيين والبعثات ببناء المجتمع وتوجيهه وإصلاحه ، أن يستند ذلك كله على ثقافة ودراسة وتحضير واعتماد على حقائق ، تستخلص منها مقترحات تصلح أساسًا للتنفيذ .

وبناء على ما تقدم نجد أنه من الضرورى أن تنبثق مناهج المؤسسات والجامعات والمعاهد العالية ، ومراكز التدريب المهنى القائمة بالبلاد ، وبرامجها وخططها ، سواء أكانت مراكز للتدريب المهنى الزراعى والتجارى والصناعى ، أم كليات للتربية ومعاهد لإعداد المعلمين ، أم المراكز الاجتماعية ، أو الوحدات المجمعة ، أو مراكز لتنمية المجتمع ، أو للوحدات الزراعية ، أو المعاهد العليا الزراعية ، أو التجارية ، أو الصناعية أو كليات للزراعة ، أو للهندسة ، أو للطب ، أو الآداب أو الحقوق ، أو مراكز العبادة ، أو مراكز الإرشاد والتثقيب الزراعى والصحى ، أن تنبثق البرامج والخطط والمناهج الخاصة بهذه المدارس والجامعات والمعاهد العالية والكليات ، ومراكز التدريب المهنى والمؤسسات ، من تشخيص علمى شامل لمشكلات المجتمع فى جمهورية

مصر العربية . صحية كانت أو ثقافية أو اجتماعية . . إلخ
وتتمثل تلك المشاكل فيما يلى :

الناحية الاقتصادية :

فمن الناحية الاقتصادية مثلا ليس مما يتمشى مع نهضتنا المتوثبة أن يكون متوسط الدخل السنوى للفرد حوالى ٥٠٠ دولار فى عام ١٩٨٠ ، وقد أجمع الخبراء فى الداخل والخارج ، كما اجتمعت مناقشات وتوصيات المؤتمرات ، على أن الجمهورية العربية فى مسيس الحاجة إلى زيادة الإنتاج والإدخار ، ولا يمكن للتعليم العالى أن يقف بمعزل عن تلك المشكلة فيمكن لكل جامعة أو مؤسسة أو معهد عال ، أو مركز للتدريب المهنى ، أن يلحق بها مزرعة نموذجية ، أو ورشة صناعية يديرها الطلاب والأهالى الكبار بأنفسهم ، أو بوساطة جمعية تعاونية ، وتجرى فيها التجارب على أفضل طرق الزراعة وأساليب التكنولوجيا الحديثة » ، بحيث يقاس نجاحها بمدى انتشار ما تصل إليه من نتائج بين السكان ، ويستدعى ذلك أن يدعى السكان بانتظام ليقارنوا بين طرقهم البدائية أو البسيطة ، وبين الطرق الحديثة ، ويمكن تطبيق نفس هذا المبدأ على شتى مناشط المجتمع ، من بناء منزل ، أو دق طلمبة ، أو إصلاح أرض بور ، أو تحسين الاقتصاديات المنزلية ، أى كل

الاحتياجات الهندسية والتجارية والزراعية والتأمين والميكنة وتحسين الخدمة البريدية . . . إلخ .

الناحية الاجتماعية :

ومن الناحية الاجتماعية يمكن للمؤسسات والجامعات والمعاهد العالية القائمة فى البلاد ، أن تقوم بدور كبير فى حل مشكلة خطيرة ، هى مشكلة تزايد السكان . ففى الوقت الذى زادت فيه مساحة الأراضى فى مصر فى الـ ٧٠ سنة الماضية إلى الخمس ، وزادت كمية المحاصيل الزراعية إلى الثلث ، نجد أن الزيادة فى السكان بلغت ثلاثة أمثالها ، إذ أن الزيادة السنوية السكانية تقارب مليون نسمة . وبرقى المستوى الصحى نتيجة لمشروعات الرعاية الصحية والترفيهية ، ستقل قطعًا نسبة الوفيات ، وبذلك يزداد السكان بنسبة أكثر ولا سيما فى الريف حيث تكثر نسبة النسل عنها فى المدينة ، فعلى المؤسسات والجامعات والمعاهد ، أن تنشر بين السكان الوعى بهذه المشكلة وضرورة الوصول إلى حلول لها ، مثل مشروعات مضاعفة الدخل القومى فى السنوات العشر المقبلة ، أو الهجرة للوادى الجديد أو لمنطقة السد العالى ، أو رفع سن الزواج أو تنظيم النسل . . . إلخ .

كما يمكن للجامعات والمعاهد والمؤسسات ، أن تقوم بدور حيوى فى

مكافحة الخزعبلات والترهات والعادات الدخيلة على الدين والمجتمع ، التى لها سيطرة على عقول السكان وتعمل على تعويق نمو المجتمع وتقدمه ، كالخوف من العين الشريرة ، ووضع الأحجبة والتمائم ، وممارسة الزار ، والإيمان بالبخت والتطير ، وزيادة الأضرحة والمقابر ، والعلاج لدى الحلاقين والإحجام بين المرضى عن الذهاب إلى المستشفيات إلا عند اشتداد المرض . . إلخ ومن الطبيعى أن جميع التقاليد فى جمهورية مصر العربية تحتاج إلى دراسات تاريخية لإرجاعها لجذورها الحضارية العميقة ، مع العمل على تثبيت ما يفيد نمو المجتمع ، ومحاربة ما يعوق تقدمه .

ومن الأهمية بمكان إحياء تاريخ مصر وتراثها العربى المجيد ، بحيث يستمد السكان وصانعو الحضارات القديمة قوة من تاريخهم المجيد ، تعينهم على مواجهة المشكلات الحاضرة ، والتطلع إلى مستقبل أفضل ، وليس ذلك ببعيد علينا ، وأمامنا أمثلة لدول نجحت فى ذلك ، مثل الدنمارك ، فانتقالها إلى دولة متفوقة ذات مستوى رفيع من المعيشة ، يرجع أول ما يرجع إلى تعليمها الشعبى والعالى ، والذى يسير على أساس تعاونى ، وقد اعتمدت فى نجاحها على إحياء الشعور الوطنى ، والتراث القومى ، وتنمية عقلية وإرادة الإصلاح بين السكان ، وتثقيفهم وتهذيبهم ، وإثارة الرغبة فى نفوس الفتيان للاهتمام بمشاكل الحياة

الرئيسية ، والتزود بالمعرفة ، وحب العمل المنتج ، وتتوثق فى هذه المؤسسات عرى الصداقة بين الشباب وقادتهم ، فيعيشون معًا ، ويتناقشون فى شتى أمور الحياة .

وقد ضربت جزيرة بورتوريكو ، مثلا فى التقدم عن طريق تعليمها الشعبى والعالى ، فقد شعرت الدولة أن عهد النهضة الذى أرست خطوطه بدقة ، يبقى ناقصًا ما لم يُعد أفراد الشعب إعدادًا كاملا شاملا لتحمل مسئوليات بناء أنفسهم ، ولذا أنشئوا المعاهد الشعبية بغية تثقيف السكان وتبصيرهم بواجباتهم وحقوقهم ، لتنفيذ مشاريع التعمير وتنمية الموارد والإصلاحات الاجتماعية ، وذلك عن طريق إشراك السكان إشراكًا فعليًّا فى حل المشاكل التى تواجههم ، بعد التعرف الصحيح عليها بمساعدة المتخصصين الزراعيين والاجتماعيين والصحيين ، ثم يوزع القادة على عدد من القرى والمدن ، ويتناول مجال عملهم الشئون الثقافية والتعاونية والصحية والاجتماعية . فيعقدون الاجتماعات ويبحثون مع الأهالى بحثًا ديمقراطيًّا فى الحلول المناسبة لما يعترض مجتمعهم من مشكلات واحتياجات .

التعاونيات :

ويمكن للمؤسسات والجامعات والمعاهد ومراكز التدريب المهنى ، أن تشجع التعاون كوسيلة لبناء مجتمع سليم الأركان ، وخصوصًا بعد أن أصبحت السياسة العليا لجمهورية مصر العربية متبلورة فى المجتمع الديمقراطى والتعاونى ، ولا سبيل لتعليم التعاون وممارسة أساليبه كنظام اقتصادى ، يحقق المساواة ، ويمنع الوسطاء ، ويعطى العائد على قدر مشاركة المساهم فى النشاط التعاونى ، إلا بأن ينشئ السكان جمعيات تعاونية ، إنتاجية أو استهلاكية أو تسويقية أو للتسليف أو للإسكان ، وبذلك يتدربون فعلا على مزايا وإمكانات التعاون ، ويحسون بالنواحى الاجتماعية التى يقوم عليها التعاون ، من مساواة ، وأخذ وعطاء ، وديمقراطية ، وإحساس بالانتماء ، ولنتذكر أن تقدم البلاد الإسكندنافية وإنجلترا ، يرجع إلى ما أمكن للتعاون والحركة التعاونية أن تحدثه من زيادة فى الإنتاج ، ويستدعى أخذنا بالتعاون كنظام إقتصادى واجتماعى تقوم عليه نهضة مجتمعنا الحاضر ، أن تنشأ فى كل معهد ومؤسسة ومركز تدريب وكلية وجامعة جمعية تعاونية ، حتى يصبح التعاون فى النهاية أسلوبًا لحياتنا ، ويحسن أن نضع نصب أعيننا دائمًا أن الغرض المشترك من مختلف الجمعيات التعاونية ليس الحصول على

الربح ، ولكن الاستفادة من الخدمات والمزايا التى تترتب على العضوية فى الجمعية التعاونية إذ إنها لا توزع على أعضائها الأرباح بنسبة ما قدموا من رأس مال ، بل بنسبة العمل الذى يقومون به فى الجمعيات ، أو بنسبة ما يشترونه من الجمعية ، أو ما يقترضونه منها .

محو الأمية :

ولا يمكن للمؤسسات والمعاهد والجامعات ومراكز إعداد الفنيين ، أن تقف بمعزل عن مشكلة الأمية ، فليس مما يتمشى مع نهضتنا الحاضرة أن يبقى ما يزيد على ٥٥٪ من السكان أميون لا يعرفون القراءة والكتابة . . . إلخ . ويجب أن نؤكد أنه لابد من حملة منظمة لمحو الأمية ، تستلزم تضافر جهود رجال الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، وقادة الفكر ورجال التعليم . كما تستلزم إعداد كتب عديدة لمحو الأمية ، بحيث تستمد مادتها من حياة المواطن اليومية ، ومشكلاته واحتياجاته ، وتراثه وآماله وتطلعه إلى مستقبل أفضل . وتكون تلك الكتب مؤكدة لفكرة احترام العمل اليدوى ومؤدية إلى إدراك المواطن لمشكلاته وتوجيهه إلى أفضل الطرق لعلاجها . وغنى عن الذكر أن محو الأمية لا يقتصر على القراءة والكتابة والحساب ، وإنما قد اتسع مفهوم محو الأمية بحيث اشتمل على ، محو الأمية الاقتصادية ، والصحية ، والاجتماعية ،

والسياسية . . . إلخ . ولابد من إنشاء وظائف لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد يكون تخصصهم محو الأمية .

كما ينبغى فى هذا المشروع الحيوى ، الاستعانة بمن تم تدريبهم بالمركز الدولى للتعليم الوظيفى للعالم العربى فى سرس الليان ، بحيث يكونون نواة لهذا المشروع الضخم ، وللأحزاب الدور الأول فى هذا المشروع إذ بالإمكانات البشرية المدربة ، وبالتسهيلات الموجودة بمختلف أنحاء الجمهورية من مدارس ومعاهد ، ومراكز للتدريب ووحدات ومستشفيات ، ودور للعبادة ، وساحات شعبية . . . إلخ . يمكن القضاء على تلك المشكلة . .

وإن محو الأمية يعتبر مشروعًا قوميًّا خطيرًا ، وإن من مهام الأحزاب والتنظيمات ، تعبئة الطاقات البشرية للمثقفين والشباب ، لكى يدفعوا إلى الذين حرموا فى الماضى من حق العلم ضريبة ثقافتهم ومعرفتهم ، وعلى أن تتعاون الهيئات الأهلية والدولية بكافة إمكاناتها الفنية على تحقيق ذلك ، ومن حسن الحظ ، أنه تم فعلا تشكيل المجلس الأعلى لمحو الأمية المركزى ، ومجلس فرعى بكل محافظة منذ السبعينيات .

الناحية الصحية :

أما فى النواحى الصحية فيمكن للمؤسسات والمدارس والمعاهد

والجامعات ومعسكرات العمل أن تقوم بدور كبير فى رفع المستوى الصحى . إذ يمكن لطلاب المدارس والمعاهد والجامعات بالتعاون مع الكبار ، أن يقوموا بردم البرك والمستنقعات فى قراهم ، أو توصيلها بمجارى مائية ، وتربية البط والأوز بها ، ورش المبيدات الحشرية (الجامكسان ، والـ . د . د ت) بالمنازل فى القرى والمدن ، وعرض الأفلام الصحية لتوعيتهم وتوضيح أعراض وعلاج الأمراض المتوطنة ، والقيام بتنظيف القرى وإنارتها ، وليس ذلك بعسير ، ففى تركيا يقوم طلبة وطالبات المعاهد الريفية Village Institutes برصف الطرق فى القرى ، وإصلاح القديم منها ، ومد أنابيب مياه الشرب النقية ، ومكافحة الأمراض المتوطنة ، وبناء المغاسل والحمامات الشعبية ، وتقديم التمثيليات الصحية والإرشادية على مسارح شعبية متنقلة ، وتفتح تلك المعاهد والساحات الشعبية أبوابها للمواطنين من مختلف الأعمار ، كمراكز إشعاع وإصلاح طوال السنة .

وللمدارس والمؤسسات والجامعات بالاشتراك الوثيق مع التنظيمات السياسية والنقابية ، دور هام فى مشكلة تخطيط وإجراء التحسينات على مسكن المواطن العادى ، فيمكن لطلبة أبحاث البناء ، وطلبة كلية الهندسة (عمارة) ، وكليات الزراعة ، أن يقوموا بأنفسهم ببناء نموذج مصغر لقرية قاموا بزيارتها فى عدة جولات ودرسوا عيوبها ، ثم يقوموا

ببناء نموذج آخر للقرية كما يجب أن تكون عليه ، ويتفرع مشروعهم إلى اختيار منزل مما رأوه ، تتمثل فيه جميع عيوب المنزل ، الذى يبنى بمجهودهم ، ويتدارسون كل العيوب الممثلة فيه ، ثم يقوموا أيضًا ببناء منزل آخر كما يجب أن يكون عليه المنزل ، وتتوافر فيه فى الوقت نفسه جميع الشروط الصحية ورخص الثمن ، مع استخدام نفس خامات البيئة المحلية ، وبعد ذلك يدعون المواطنين لبناء منزل مثله ، يختلف باختلاف الخامات المتوفرة فى كل بيئة محلية .

مبادئ فى التنمية البشرية (التخطيط)

وهناك عدة مبادئ فى التنمية على مستوى التعليم ، أجمعت الآراء على سلامتها وضرورتها والتزام مبادئها ، للسير فى العملية التعليمية على أساس علمى موضوعى سليم ، وهى تتلخص فيما يلى :

التعليم والخطة :

إن التخطيط للتعليم العالى جزء أساسى ضمن الإطار العام للتخطيط القومى الشامل لأى قطر من الأقطار ولأى قطاع من القطاعات . وبرامج التعليم العالى تخدم الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، ويلزم توفير التوافق بين برامج التخطيط فى هذه الميادين الثلاثة ، وعلى ذلك فمن الضرورى تعاون رجال الاقتصاد ، وعلماء الاجتماع ، مع رجال التعليم

العالى ، فى رسم الخطط لمواجهة التطورات الاقتصاديه والاجتماعيه . ومن المؤكد أن نظم التعليم الحالية فى بلادنا فى حاجة إلى تخطيط شامل لمواجهة هذه التطورات التى استحدثت بها فى السنوات الأخيرة .

إن المسئولين عن تخطيط التعليم العالى ، لا يستطيعون مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، ما لم يحاطوا علمًا بضع سنوات مقدمًا بالتنبؤات الاقتصادية والاجتماعية المقبلة والتعرف على ميادين الاستثمار وطبيعتها وحاجتها من القوى العاملة ومستويات الكفاية الفنية لكل منها فى القطاعات المختلفة ، حتى تستطيع الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب المهنى تعديل برامجها ومناهجها وإعداد وتوجيه وتدريب القوى البشرية اللازمة لمواجهة هذه التطورات فى الوقت المناسب .

والحاجة ماسة إلى تقدير معدل الزيادة فى الدخل ، وفى عدد السكان والتركيب السكانى وفى الإنتاجية ، وفى العمالة ، حتى يتمشى النظام التعليمى مع الأسس المادية والبشرية القائمة ، ويستلزم ذلك أيضًا دراسة القوى العاملة اللازمة لمختلف القطاعات بالجمهورية فى السنوات العشرين القادمة .

التخطيط للهيكل الوظائفى :

نحن فى مسيس الحاجة إلى دراسة الهيكل الوظائفى للدولة أو ما يسمى بالسلم الوظائفى الذى يشمل الفئات الواردة فى ص ٢٦ . وبحيث تتضمن كل فئة مجموعة من الوظائف تعمل بمختلف قطاعات الإنتاج أو الخدمات وبحيث يشترط فى كل فئة مستوى تعليمى موحد أو متكافئ ، مع المرونة فى مواجهة التغيرات المنتظرة فى النمط الوظائفى ، مما يستلزم بحث السلم التعليمى بمختلف مراحله وأنواعه ، على أساس من تقريب الفوارق والمساواة والديمقراطية والمجانية الشاملة للخدمات التعليمية .

وتخطيط التعليم العالى يجب أن يشمل تثقيف وتدريب الطلاب وهيئات التدريس ، طبقًا للوسائل والاتجاهات الحديثة التى تتفق مع التطورات فى ميادين الاجتماع والاقتصاد .

كما أن سرعة التطورات الاقتصادية أدت إلى زيادة العناية بالتدريب المهنى المجرد ، والاهتمام بتنمية المهارات الفنية البحتة ، وذلك على حساب إغفال الثقافة العامة ونواحى التربية الأخرى فى إعداد المواطنين . . . والأمر يحتاج إلى ضرورة إيجاد توازن بين الناحيتين فى برامج ومناهج التعليم والتدريب فى التعليم العالى .

خطوات التخطيط للتنمية البشرية :

إن تخطيط التعليم العالى فى بلادنا يجب أن يقوم أولا على دراسة وافية للموقف الراهن بها ، وتحليل مصادر الثروة وإمكاناتها .

ويلى ذلك وضع تخطيط يتناسب مع طبيعة ظروف هذه البلاد . دون استيراد النظم التعليمية من الخارج ، وليس معنى ذلك أننا لسنا فى حاجة إلى الاستفادة من تجارب الأمم الأكثر تقدمًا ، وإلى المعونة الفنية والمادية لإمكان تنفيذ برامج التوسع فى التعليم بها .

ويحسن إيفاد بعثات علمية للدراسة والتمرُّن على عمليات التخطيط التعليمى Educational Programming ووضع البرامج التعليمية Educational Planning القريبة والبعيدة المدى خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى الاتحاد السوفييتى ، والتوسع فى التدريب بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة ، وإنشاء مركز للتخطيط للتعليم العالى للدول العربية يتبع اتحاد الجامعات العربية .

ويستلزم التخطيط لأى مشروع عمليات الاستطلاع والإطلاع والبحث والتنقيب والمدارسة والمناقشة واستبيان رأى المختصين فى مختلف الميادين والرغبات المشروعة لأولياء الأمور . كما يستلزم التخطيط الزيارة

والمقابلة والاستفتاء والتجريب ، على ان تبدا هذه العمليات من حيث انتهى السابقون فى دراساتهم لكل مشروع معين .

ومن الضرورى ترتيب مشروعات التخطيط طبقًا للأولوية والأهمية ، ومراعاة التوقيت فى التخطيط فهما من أهم الأسس التى يجب أن يعطى لهما الاعتبار الأكبر . . . فمثلا تخطيط هيئات التدريس ، يجب أن تكون له الأسبقية ، ثم يلى ذلك خطط ومناهج الدراسة ، ثم الوسائل التعليمية . . . وهكذا .

توقيت التخطيط التعليمى للتنمية البشرية :

يلزم تحديد هدف بعيد المدى – ٢٠ عامًا مثلا – ولو أن هذه الفترة الطويلة تتعرض لتغيرات فى أسعار المواد الأولية وتغيرات سياسية واجتماعية قد تؤثر فى تحديد هذا الهدف بعيد المدى ، غير أنه من شأن التخطيط طويل المدى أن يركز الاهتمام على الحقائق الاقتصادية والأساسية ، التى تحدث جميع التغيرات الأخرى فى إطارها وتبعًا لها ، هذا بالإضافة إلى أن التخطيط الاقتصادى البعيد المدى يسمح بتوجيه تخطيط التعليم العالى ، وإمكان تعديل برامجه وتركيباته وتكاليفه وإعداد المعلمين اللازمين ، وإعداد القوى العاملة اللازمة لمختلف الميادين فى الوقت المناسب بالتعليم أو التدريب .

كما يلزم تحديد مراحل متوسطة المدى ولتكن ٥ سنوات مثلا تسمح بالوصول إلى الهدف البعيد المدى على دفعات ، وهنا يحسن تخطيط التعليم للمستقبل على مستوى التخطيط العام للدولة ، مع مراعاة البرامج الإقليمية أو المحلية ، وأن يؤخذ فى الاعتبار فى خطة التعليم التطور الإقتصادى العام ، كما هو موضح فى الخطط الاقتصادية المرسومة المدى ، مع تحديد إجمالى الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات التعليم مع تميز المصروفات السنوية (فى المعدات والموظفين) والمصاريف الاستثمارية (فى المبانى التعليمية) ، ومن المفيد هنا استخدام طريقة المقاييس الثابتة (التكاليف للبناء الواحد ، أو للفصل الواحد ، أو للمدرج الواحد ، أو للورشة ، أو للطالب الواحد) وتعطينا هذه الاحتياجات الرقمية أساسًا أوليًا لمقارنة وربط خطة التعليم بالإمكانات الاقتصادية للدولة ، ولابد أن تضمن المراحل السنوية الربط بين الميزانيات السنوية والأموال التى تحددها خطة التعليم ، حتى يمكن تنفيذ الخطة عمليًا .

اقتصاديات التخطيط التعليمى :

إن التعليم العالى لم يعد خدمة اجتماعية ، ولكنه أحد ميادين الاستثمار ، يرفع من كفاية الفرد ، ويعاون على زيادة الإنتاج العام ، ومن أجل هذا يجب أن تزداد اعتماداته المالية بشتى الوسائل .

غير مباشر ، غير أن هناك مصادر تمويلية أخرى يمكن الاعتماد عليها ، ومنها بصفة خاصة اشتراكات الأهالى فى مناطق معينة والشركات ، والتطوع بالعمل (فى بناء المدارس والمعاهد) والتبرعات ، وإمكان تحصيل المصروفات من الطلاب الموسرين ، وإمكان تسهيل منح القروض للسلطات المحلية ، وكذا نظام التوفير للتعليم ، ومشكلة تمويل التعليم العالى لا تنحصر فى زيادة الأموال التى تخصص للتعليم العالى فحسب ، بل إنها تضمن كذلك حسن استخدام هذه الأموال بأفضل درجة من الفاعلية والإنتاجية وتجنب الإسراف فى بعض الخدمات التعليمية ، ويتطلب ذلك إعادة النظر دائمًا فى طرق بناء الجامعات والمعاهد ، ومراكز التدريب المهنى ، والوسائل التعليمية والأثاث والتجهيزات بصفة خاصة . ومن الضرورى كذلك تخفيض الخسائر والفاقد خلال الدراسة إلى أقصى حدٍ ممكن من الاقتصاد .

ومن المطلوب تحديد التكلفة اللازمة لكل وحدة من وحدات الخدمات التعليمية فى التعليم وأنواعه ، على أساس تقديرات عملية .

ومن المعروف أن المبانى والأثاث ترهق ميزانية التعليم العالى ، وأنه يمكن تجنب بعض الإسراف فى هذه الميادين بمعونة الفنيين فى تبسيط المبانى والأثاث والتجهيزات بما يلائم البيئات المختلفة والمستوى الاجتماعى بها .

الديمقراطية :

يحسن الاعتراف بمبدأ هام ، وهو أن تبدأ عمليات التخطيط للتعليم العالى سواء ما كان منها يشمل الخطة الحاضرة ، أو يشمل التخطيط القريب المدى أو البعيد المدى — يحسن أن تبدأ من القاعدة ولا تقتصر فقط على تخطيط يصدر من القمة حتى يكون التخطيط واقعيًا ميدانيًا .

فإذا أريد التخطيط للتعليم العالى أن ينجح فى بلادنا ، يجب ألا تفرض الخطط من الجهات العليا ، بل تتخذ الوسائل الكفيلة إشراك القوى الشعبية وهيئات التدريس وأولياء الأمور ، والهيئات والجامعات ، ومجلس الشعب ، والأحزاب السياسية ، والمؤسسات فى رسم خطط التعليم العالى وفى وسائل تنفيذها ، ومن أجل هذا الغرض كان من الأفضل ألا يقتصر على مذكرة الاستمارات فى خطط التعليم ، بل تُهَيَّأ الوسائل للحصول على الاقتراحات والآراء من القطاعات المحلية من الفنيين والخبراء ، وذوى العلاقة وغيرهم فى المناطق النائية ووصولها إلى هيئات التخطيط المركزية ، وأن يتوفر تبادل وجهات النظر من أسفل إلى أعلى وبالعكس .

كما يحسن أن يكون المخطط التعليمى **Educational Planner** على صلة دائمة بالمنفذ التعليمى **Educational Executioner** وألا

يغفل المنفذ أنه مقوم ومتابع لها ، يقوم بعمله فى الميدان Follow up and Evaluation وألّا يفقد المخطط صلته بالميدان ، وأن يحذر المنفذ الذى يتابع العملية التعليمية التقارير الوردية عن العمل ، ولهذا ينصح بوجود تخطيط مركزى ، وتقويم مركزى إلى جانب التخطيط المحلى والتنفيذ المحلى والتقويم المحلى .

ويلزم التخطيط للتعليم فى مختلف مراحله وأنواعه : —

(ا) مقابلة مشكلات واحتياجات وتطلعات مجتمعنا ، أى ربط التعليم بعجلة الإنتاج القومى وخطط المستقبل (مشروعات السنوات الخمس . . .)

(ب) مقابلة مشكلات واهتمامات وميول وأنشطة وقدرات الطلاب ، أى الاهتمام بالإنسان الفرد والعمل المستقل .

(حـ) مقابلة مطالب التراث الثقافى والحضارى والقدر المناسب من المواطنة الصالحة المستمدة من تاريخنا وتقاليدنا وفى إطار المجتمع الاشتراكى الديمقراطى .

ومن الضرورى تعبئة مصادر القوى فى مجتمعنا ، وتوعية الشعب بالنسبة للقوى الاجتماعية التى تؤثر بفعالية فى مجتمعنا ، ومنها قوى الاشتراكية الديمقراطية ، والتعاون ، والوحدة الوطنية ، والقومية العربية ، والقيم الروحية ، والروح الوطنية ، وتاريخ انتصاراتنا قديمًا

وحديثا ، وقيمه الإنسان الفرد ، وان قوه المجتمع فى قوه افراده . . . إلخ . كل هذه القوى كفيلة — إذا أحسن استغلالها — بدفع مجتمعنا إلى آفاق وتطلعات أفضل ، ولا يمكن لقوة غير التعليم العالى أن تعبئ مصادر القوة فى المجتمع .

التفاعل بين التعليم والمجتمع :

هناك اتجاه دولى عام يدعو إلى التنبيه إلى الدور الذى يؤديه المجتمع للتعليم ، والدور الذى يؤديه التعليم العالى للمجتمع ، وهو الدور الذى يتم فى صورة تفاعل بين الجامعات والمعاهد من جهة ، وبين المجتمع من جهة أخرى .

فمن الحقائق المعترف بها أن التعليم يهيئ الظروف التى يتم فيها التحول الاجتماعى إلى حد كبير فلا يستطيع أحد أن ينكر أن امتداد خدمات التعليم إلى سائر الطبقات أدى دوره البارز فى إيقاظ هذه الطبقات ، لكى تسهم إسهامًا فعالا فى إدارة شئون بلادها الخاصة ، وتشترك فى توجيه مصير العالم المعاصر .

وليس هناك من ينكر أن الحملة الواسعة النطاق ضد الأمية ، وزيادة الالتحاق بالمدارس الثانوية والمهنية والفنية والمعاهد العليا ، وتدريب العمال والصناع المهرة الفنيين والعلميين ، تعتبر كلها عوامل

بارزة تساعد على الإسراع بخطوة التقدم فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

هذا دور التعليم الذى يؤديه للمجتمع . وهناك إلى جانب ذلك تفاعل المجتمع مع التعليم ، ونعنى به ما للتقدم الاجتماعى من تأثير يسيطر على مجرى الأحداث التربوية ، ولو أننا دققنا فى ميدان التربية والتعليم ، لهالتنا كثرة التغيير والإصلاحات التربوية التى هى فى الواقع ، امتداد لحلول وفقت إليها الإنسانية وهى تعالج مشكلات أعم وأشمل فى مداها من التربية والتعليم .

فالتربية الرياضية ، والكشافة والتربية العسكرية ، والجوالة وما إليها وجدت طريقها إلى المناهج معتمدة على « أن العقل السليم فى الجسم السليم » أول الأمر ، ولكنها ثبتت أقدامها بصورة أقوى ، واكتسبت أهمية بالغة يوم كانت أمم العالم تحاول أن تتغلب على مشكلة التجنيد والتعبئة والاستعداد للدفاع .

وإطالة مدة التعليم الإلزامى تولدت — لدى كثير من الدول — كنتيجة للتطور الاجتماعى والتقدم العلمى ، والخوف من البطالة وآثارها الاجتماعية الوبيلة ، والرغبة فى تنويع الفرص أمام الملزمين إذا خرجوا للحياة الاجتماعية ، أكثر مما تولدت عن الاعتبارات التربوية والنفسية الخالصة . وكذلك الأمر بالنسبة لمراكز التدريب المهنى .

ونمو مؤسسات ما قبل المدرسة ، يرجع إلى اضطرار كثير من الأمهات الى الغيبة عن منازلهن بحكم أعمالهن ، أكثر مما يرجع إلى نظريات علم النفس بشأن قيمه الانطباعات التى يتلقاها الطفل فى طفولته المبكرة . وهذا بالطبع يصدق على الدول الصناعية أكثر مما يصدق على غيرها .

اعتماد الحقائق التعليمية بعضها على بعض :

وهناك مبدأ آخر يسير جنبًا إلى جنب مع مبدأ تفاعل التعليم العالى مع الحياة ، ويلعب دوره فى الحركة التعليمية ونعنى به اعتماد الحقائق التعليمية بعضها على بعض .

ولتوضيح ذلك المبدأ ، نشبه ميدان التعليم العالى برقعة شطرنج ، فإذا تحركت قطعة من قطع الشطرنج ، تغيرت أوضاع القطع الأخرى ، واختلفت علاقاتها ، والشيء نفسه يحدث فى الخطة الحربية : فأى تقدم أو تقهقر لبعض فيالق الجيش ، يتطلب إعادة لتنظيم القطاعات المجاورة بسرعة لمواجهة الموقف الجديد .

والواقع أن الأحداث التعليمية توالت وما زالت تتوالى ، كأنما كان كل إصلاح يحمل فى ثناياه بذور التغيرات الأخرى سواء أكانت تعديلا فى النظم الإدارية ، أم فى هيئة التدريس ، أم فى البرامج والمناهج واللوائح .

فإذا كان هذا المبدأ سليمًا ، كان من المستحيل مثلا أن يتم التشريع فى أمور تتعلق بالتعليم العالى ، دون الاهتمام بالتأثير الذى سوف يحدثه هذا التشريع الجديد على التعليم الفنى ، أو التعليم الابتدائى ، أو التعليم الثانوى ، بل وعلى القطاعات الاجتماعية والثقافية المختلفة . فالتعليم العالى يرتبط ارتباطًا وثيقًا بما قبله من مراحل .

ويتجلى مبدأ اعتماد الحقائق التعليمية بعضها على بعض أكثر ما يتجلى فى الفترات التى يخضع فيها نظام التعليم لتعديلات شاملة ، ففى هذه الفترات يجب أن نولى هذا المبدأ عناية فائقة ، حتى نتلافى بعض الآثار السيئة البالغة الخطورة ، مثل الازدواج ، وانعدام التناسق فى داخل هيكل التعليم والهيكل الاجتماعى فى آن واحد . وهذا أمر يكلف تلافيه بعد ذلك الشىء الكثير من الوقت والمال والجهد .

التخطيط واشتراكية التعليم والثقافة :

اتجهت الجمهورية فى تطورها الحاضر إلى الأخذ بسياسة قوامها التنظيم الاجتماعى للمجتمع على أسس اشتراكية ديمقراطية تعاونية .

فالاشتراكية هى مشاركة جميع طبقات المجتمع فى خيرات ذلك المجتمع ، أى إعادة توزيع الثروة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والتوجيه الاقتصادى

والثقافى العام أو الحكومى ، لتحقيق مصلحة الحياة الآدمية ، والإحساس بالإنسانية والحرية والكرامة والشخصية .

أما الديمقراطية ، فهى حكم الشعب من الشعب وبالشعب وإلى الشعب ، أما التعاونية ، فهى تنسيق الجهود والأموال للاستثمار على أساس تعاونى ، قوامه المساواة بين المساهمين ، ومنع الوسطاء ، والشراء والاستثمار والتسويق بالجملة ، لترخيص الأثمان ، وتوزيع عائد الجمعيات التعاونية على قدر التعامل مع هذه الجمعيات ، وما التعاون إلا نظام اجتماعى واقتصادى وتعليمى فى وقت واحد .

وإذا طبقنا مفهوم الاشتراكية السابق على الثقافة والتعليم ، فمعنى هذا أنه يلزم مشاركة جميع طبقات المجتمع فى التراث الثقافى ، وإتاحة الفرص كاملة وعادلة لجميع طبقات المجتمع ، للالتحاق بالمدارس والمعاهد والكليات ، ومراكز التدريب ومختلف المؤسسات ، طالما توجد لديهم القدرات والمواهب والاستعدادات لمتابعة أنواع الدراسة المختلفة التى تتناول مناشط الحياة الإنسانية .

وإن أول مستلزمات الاشتراكية الثقافية ، هو تمكين جميع الشعب من القراءة والكتابة ، فليس مما يتمشى مع الاشتراكية والعدالة الاجتماعية ، أن يبقى ما يزيد على ٥٢٪ من الشعب أميون لا يعرفون الكتابة أو القراءة أو الحساب ، إذ إنهم بذلك يصبحون فى عزلة عن

التيار الثقافى والحضارى . وإذا جاز ذلك فى الماضى فإنه لا يجوز فى مجتمع ثورى أخذ بأسباب النهضة فى جميع مناشط الحياة . ومن جهة أخرى فإنه مما يخفف أثر مشكلة الأمية وانتشارها ، وجود أجهزة إعلامية على مستوى جماهيرى مثل الراديو والمسرح والتليفزيون والسينما وغيرها ، التى تقوم بجانب مهمتها الترفيهية بالنواحى التربوية والإرشاد القومى ، حتى تكون مهمتها التعليمية محققة للأهداف المرجوة سياسية واقتصادية واجتماعية ومتمشية مع خطط التنمية .

وعلى هذا الأساس يلزم شن حملة واسعة النطاق على المستويات المركزية والإقليمية لمحو الأمية فى مدة محدودة ، ولتكن عشر سنوات ويشترك فى هذه الحملة جميع الهيئات والأفراد المعنيين ، ابتداءً من رياسة الدولة والوزراء ، حتى أساتذة وطلبة الجامعات والكليات والمعاهد العليا ، والمثقفين والمعلمين والكتاب ، والمسرح والسينما والصحافة والإذاعة والتليفزيون والأراجوز ، وحركات الفتوة والتربية العسكرية والكشافة ، والجمعيات التعاونية والخيرية والمجالس فى المدن تستمد مادتها من حياة فئات وقطاعات مجتمعنا ، وبذلك لا يكون مشروع محو الأمية مقصوراً على تعليم القراءة والكتابة والحساب ، إنما يشمل التربية الاجتماعية والصحية والسياسة والقومية والروحية فهو برنامج تعليم وتوعية فى وقت واحد ، ويلزم بالضرورة تقويم كتب محو الأمية

والتربية الأساسية القائمة فعلا قبل عمل كتاب جديد ، والاحتفاظ بما يصلح منها ، كما يلزم متابعة من محيت أميتهم ، حتى لا يحدث ارتداد إلى الأمية ثانية .

أما الاشتراكية فى التعليم فقد خطت البلاد نحوها خطوات واسعة ، فقد كان الهدف فى عهد الاستعمار ، تخريج طبقة من الشعب ، لتكون صلة بين المحتل والشعب والاهتمام باللغات الأجنبية على حساب اللغة القومية ، والحد من التعليم للشعب ، ومع ذلك أخذ الوعى الوطنى فى الازدياد ، حتى صدر قرار عام ١٩٠٨ بأن يكون التعلم باللغة العربية — كما كان يوجد نظامان متناقضان فى السلم التعليمى المصرى ، هما نظام التعليم الإلزامى أو الأولى ، والآخر نظام التعليم الابتدائى . وقد كان التعليم الأولى يعطى لأبناء الطبقات العاملة وخصوصًا فى الريف ، وكان تعليمًا مجانيًا لأصحاب الجلاليب الزرقاء ، وكانت لا تعطى له العناية الكافية من حيث المعدات والتجهيزات ، فكان تعليمًا للأغلبية الساحقة الفقيرة المهضومة الحقوق ، أما نظام التعليم الابتدائى فقد كان بمصروفات ومقصورًا على قلة قادرة اقتصاديًا على سد نفقاته ، وكانت تعطى له العناية الكافية من هيئات التدريس والمعدات والتجهيزات والمهمات ، وبعبارة أخرى كان التعليم الإلزامى مقصورًا على الفقراء ، والتعليم الابتدائى مقصورًا على الأغنياء فكان أبناء أصحاب الجلاليب فى

مدرسة ، وابناء اصحاب البدل والسترات فى مدرسة اخرى ، مما خلق ازدواجًا ثقافيًّا ، وزاد من الهوة الثقافية ، حتى جاء القرار لسنة ١٩٤٤ بشأن إلغاء المصروفات المدرسية بالمدارس الابتدائية مع تحصيل بعض الرسوم فكان خطوة فى الطريق الصحيح .

ثم صدر قانون سنة ١٩٤٧ بتعديل مناهج التعليم الابتدائى ، بحيث أصبحت متقاربة مع التعليم الأولى .

ثم تم إلغاء جميع أنواع التعليم الأولى ، وإقرار التعليم الابتدائى بصفته التعليم الوحيد فى المرحلة الأولى ، وجعل مدة الدراسة ست سنوات بموجب القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥١ .

ثم جاء القانون رقم ٢١٠ عام ١٩٥٣ والقانون رقم ٢١٣ عام ١٩٥٦ ، فأدمج المرحلتين فى مرحلة واحدة ، وأصبحت المدرسة الابتدائية الجديدة مدرسة الشعب بكل فئاته بحيث يجلس الفقير بجانب الغنى ، كما ألغيت المصروفات من المدرسة الابتدائية ، وأعطى جميع الخريجين شهادة واحدة تجيز لهم القبول بالمدارس الإعدادية العامة بامتحان مسابقة فيه تكافؤ للفرص ، وبحيث تختار فيه أفضل العناصر استعدادًا لمتابعة الدراسة بهذه المرحلة دون النظر إلى جنس أو لون أو دين أو مستوى اقتصادى واجتماعى ، وبذلك تمت خطوة ثورية نحو المساواة بين أفراد الشعب .

وفى عام ١٩٣٩ حدث تطور هام وهو إنشاء ١١ منطقة تعليمية . وكان المفروض أن يكون ذلك هو أساس الاتجاه نحو اللامركزية ، ولكن ما حدث هو أن قسمت البيروقراطية الواحدة التى كانت موجودة فى وزارة التربية والتعليم إلى ١١ بيروقراطية مع احتفاظ الوزارة بالسلطة فى يدها إلا أنه بقوة الاندفاع الثورى استقلت المناطق التعليمية استقلالا ذاتيًا فى كثير من أمورها بحيث أشرفت إشرافًا كاملا على بعض المراحل التعليمية مع هيئات التدريس والتعيينات والترقيات . . . إلخ . كما اتسع عدد هذه المناطق التعليمية بحيث أصبح عددها الآن ٢٦ منطقة وأصبح مدير المنطقة التعليمية وزيرًا فى منطقته ، كما أصبح بعض مديرى المناطق التعليمية بالمحافظات بدرجة وكلاء وزارة وأعطيت لهم سلطات واسعة عن ذى قبل ، وتعتبر تلك التجربة التى مضى عليها ثلث قرن تجربة فريدة فى نوعها ، من حيث تطبيق اللامركزية فى التعليم التى سبقت غيرها من أنواع الخدمات الأخرى على مستوى المناطق .

وحدث تطور هام آخر نحو العدالة الاجتماعية ، وهو إلغاء المصروفات فى المرحلة الثانوية ، إذ تمت مجانية التعليم الثانوى بقانون صدر عام ١٩٥٠ إذ كان من غير المعقول أن يصبح التعليم الابتدائى مرحلة مجانية ويمنع أبناء الطبقات الفقيرة من مواصلة التعليم الثانوى ، وبالتالى الجامعى ، لوجود مصروفات بهما ، وبذلك أمكن لجماهير غفيرة من أبناء

الطبقات العاملة للالتحاق بالتعليم الثانوى دون خوف من عائق مادى .

ثم حدث التطور الطبيعى بعد ذلك وهو إلغاء المصروفات من التعليم الجامعى والعالى ، فصدر قرار جمهورى فى يولية سنة ١٩٦٢ وبذلك أصبح التعليم مجانيًّا من أول السلم التعليمى إلى نهايته ، ومعنى كل هذه الخطوات مجتمعة هو أن الفرصة متاحة لكل فرد — دون نظر إلى إمكاناته الاقتصادية — أن يواصل التعليم فى شتى مراحله إذا كان قادرًا فيمكنه أن يصل إلى نهاية التعليم الجامعى ، وبالتالى يتولى المراكز القيادية فى الدولة ، ومعنى هذا أن أبناء الطبقات الفقيرة الذين كانوا يلتحقون بالنظام الأولى والإلزامى ، يمكنهم أن يصلوا إلى قمة السلم التعليمى ، حسب قدراتهم العقلية ، واستعدادتهم ، ويسهمون إسهامًا فعالا فى قيادة البلاد والنهوض بها ، وتطبيق نفس المبدأ على بعثاتنا التعليمية فى الخارج .

أما الاشتراكية الثقافية فى بلادنا ، فقد ظهر الاتجاه نحوها من تنفيذ خطوات جذرية قامت بها الثورة فى هذا القطاع الهام من حياتنا ، فازدادت الجرائد والمجلات ، وأدخل التليفزيون عام ١٩٦٠ ، وانتشر الراديو حتى أصبح راديو الجيب فى أيدى كثير من أفراد الفئات العاملة ، كما انتشرت بصورة جماهيرية واضحة المؤتمرات والندوات — واجتماعات لجان الاتحاد الاشتراكى ، وتم إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون

والآداب والعلوم الاجتماعية ، وأصبحت البلاد فى نهضة مسرحية وسينمائية هائلة ، تتمثل فى ازدياد دور العرض السينمائى ، وإنشاء فرق مسرحية جديدة ، وفرق للفنون الشعبية ، وظهور مسرح الجيب ومسرح البالون ومسرح الفنون الشعبية . . . إلخ . ويدل كل ذلك على الاهتمام بالشئون الثقافية التى أنشئت لها وزارات خاصة سميت بوزارات الثقافة والإرشاد القومى فى عام ١٩٦٥ ، واتسع الاهتمام بالقطاع الثقافى ، ونجاح القطاع الثقافى يُعْزى إلى أسس من التخطيط والتنسيق للوصول إلى الأهداف المرسومة . والعناية ظاهرة بالمكتبات العامة وإعداد أمناء لها ، والأندية الثقافية ، والساحات الشعبية ، والمتاحف ، والمسارح ودور العرض السينمائى ، وقصور الثقافة ، وقد زاد الاهتمام برعاية الشباب ومعسكرات العمل والترفيه الشتوية والصيفية ، لدرجة أنه قد أنشئ المجلس الأعلى للرياضة الذى يهتم بجانب الرعاية الرياضية بالرعاية الثقافية والاجتماعية .

ومن أهم الاتجاهات التى تدل على اشتراكية الثقافة ، بناء بيوت وقصور الثقافة التى تعتبر من أهم المجالات لشغل أوقات الفراغ ، وتنمية المواهب والاهتمام بالهوايات ، فيما بعد ساعات الدراسة للصغار وساعات العمل للكبار ، وتعتبر قصور الثقافة وبيوتها أفضل المجالات لخلق الوعى الثقافى ، وجذب أفراد الشعب صغارًا وكبارًا إلى هوايات مفيدة مرتبطة

بالحياة ، كما أنها تساعد على تنمية القدرات والمهارات المختلفة من رياضية فنية وعلمية وتربوية . ويشمل قصر الثقافة عادة حدائق وملاعب ومكتبة وصالة للمحاضرات العامة والعرض السينمائي ، والتدريس للرسم والنحت والموسيقى والرقص الشعبي والباليه ، ومتحف بيولوجي وجيولوجي ، وغرف لهواية تربية الحيوانات والنباتات ، وللتصوير والأوركسترا والأرصاد . ويمكن في بيوت وقصور الثقافة التي تبنى الآن بكل محافظة القيام بأوجه نشاطات عديدة ، منها عرض الأفلام التسجيلية والروائية المختارة ، والاحتفال بالأعياد الوطنية والقومية ، وتعليم الموسيقى ، ودعوة عظماء الرجال ، ومقابلة الشعب لهم ، وإقامة المعسكرات التعليمية والترويحية وعمل حلقات لدراسة وتركيب وفك وإصلاح أجهزة الراديو والتليفزيون ، وعقد المحاضرات والأحاديث والندوات وحلقات المناقشة والبحث ، وإنشاء فرق للتمثيل والمسرح والأراجوز والماريونيت « مسرح العرائس » ، وممارسة هواية بناء نماذج صغيرة للسفن والطائرات والقطارات والسيارات والعربات ، وتعمل فرق لتقديم الرقصات الوطنية والشعبية والبالية والرقصات الأجنبية ، وغرفة للرسم بالرصاص والفحم والزيت ، والفرق الرياضية بمختلف أنواعها ، وحلقات دراسة البيئة ، وهواة الجيلوجيا ، وحلقة تعلم التصوير الفوتوغرافي ، وحلقة أعمال النجارة والحدادة ، وحلقة تعلم

قيادة السيارات والجرارات . . . إلخ . وبمعنى آخر فإن قصور الثقافة تعتبر مجتمعات ثقافية تعد الأفراد – المترددين عليها فكريًا وجسميًا واجتماعيًا وخلقيًا وجماليًا ، وتكشف القدرات الخاصة لكل فرد وتنميتها ، كما تعتبر مكانًا للتوجيه الفكرى والسياسى والقومى ، والتعرف على المبادئ الاشتراكية الديمقراطية والتعاونية والإيمان بها .

تعريف التخطيط التعليمى :

ولنذكر دائمًا أن التخطيط التعليمى الشامل لقطاع التعليم العالى ، عبارة عن عملية منظمة ومستمرة تتضمن تطبيق طرق البحث الاجتماعى وتنسيقها ومبادئ وطرق التربية والإدارة الاقتصادية والمالية مع مشاركة ومساندة من الجمهور فى مجالات النشاطات الخاصة والحكومية ، وغايته أن يحصل الطلاب على تعليم كاف فى مرحلة التعليم العالى ذى أهداف واضحة محددة ، لأنه يمكن كل فرد من الحصول على فرصة ينمى بها قدراته ، وأن يسهم إسهامًا فعالا بكل ما يستطيع فى تقدم البلاد من النواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

وبذلك نصل إلى التنمية البشرية بجميع جوانبها للإسهام فى الارتقاع بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

الفهرس

الصفحه

رقم الإيداع	١٩٨٣/٥٠٠٢
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧-٠٢-٠٦٣٨-٥

١/٨٢/٧٨٦

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)



